الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populair

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique.

Université de Ghardaïa.

Faculté de Droit et des Sciences olitiques.
Département de Droit .

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

شهادة تصحيح

يشهد ...د.....عبد الله زرباني.....

بصفته رئيسا:.....رئيسا.....في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر

الطالب(ة):.....أسامة رسيوي.....رقم التسجيل:..18183908222 6

الطالب(ة):.....عبيد الله ناصر.....رقم التسجيل:..191939087221

تخصص :.....قانون جنائي وعلوم جنائية.....دفعة:...2024/2023.....لنظام(ل م د).

أن المذكرة المعنونة بـ:.....دور الشرطة الدولية في مجال الجريمة.....

.....

.....

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع.

غرداية في:..2024/07/07.

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح

د/عبد الله زرباني

رئيس القسم

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

حقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالبين:

-رسيوي أسامة

-عبيد الله ناصر

إشراف الدكتور:

-زرباني عبد الله

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيساً
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
حميدات حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	عضواً مناقشاً

نوقشت بتاريخ: 2024/06/09م

السنة الجامعية: 1443 - 1444هـ / 2023 – 2024 م

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

حقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطالبين:

-رسيوي أسامة

-عبيد الله ناصر

إشراف الدكتور:

-زرباني عبد الله

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيساً
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
حميدات حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	عضواً مناقشاً

نوقشت بتاريخ: 2024/06/09م

السنة الجامعية: 1443 - 1444هـ / 2023 – 2024 م

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم وجعلنا من الذين يسيرون على دربه

بالغ الشكر والاحترام لمشرف مذكرتنا الدكتور: زرباني عبد الله الذي كان حاضرا معنا بنصائحه وتوجيهاته

كما نتوجه بالشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ولكل الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذه السنوات الخمس وكانوا سببا في حبنا وابداعنا في تخصص الحقوق

كما نخص بالشكر خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح أمن ولاية غرداية على حسن الاستقبال والتوجيه ولكل المعلومات التي أفادونا بها وكانت سببا في إثراء بحثنا هذا

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله، فاللهم لك الحمد على أن وفقتنا لتحقيق هذه الخطوة ونيل هذا النجاح

أهدي هذا العمل وثمرة هذا النجاح إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني ومازال يعلمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس فيّ مكارم الأخلاق وأنبل الصفات، إلى معلم الأجيال.. والدي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنتني بقلبها قبل يدها، وسهلت لي الشدائد والصعوبات بدعائها، وكانت لي كالشمعة والنور في الليالي المظلمات، إلى أروع امرأة في هذا الكون.. أمي

إلى ركني الثابت وسندي في هذه الحياة أخوي.. عبد المنعم وخالد

إلى من وقف بجانبي طيلة المسار الدراسي زميلي عبيد الله ناصر والذي شاركني عيش هذه المغامرة بكل تفاصيلها، راجيا من الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما جهلنا وأن يجعله حجة لنا لا علينا إن شاء الله

وإلى أصدقاء المواقف والسنين: حمزة ويسين وعبد الله ورضا ويونس، وأخص بالذكر ابن خالتي يسين الذي كان متحمسا ليوم تخرجي ومنتظرا له أكثر مني، فشكرا

أسامة

إهداء

أهدي ثمرة نجاحي:

إلى الذي لديه القدرة على فك المستحيل، الى صانع الاقدار، اليك يا الله أقدم شكري، فالحمد لله الذي يحكم بالحق ويجزي كل نفس بما تسعى.

إلى جدتي الحبيبة الراحلة والباقية في قلوبنا، طالما كانت دعواتك سنداً وقوة اجابه بها تقلبات الحياة، تخرج صغيرك ولا طعم للتخرج ولا للفرح بدون وجودك، رحمك الله يا حبيبة روحي وجمعنا وإياك في دار الخلود.

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب والحنان والتفاني والى بسمة الحياة وسر الوجود والى من كان دعائها سر نجاحي والى من وضع الله الجنة تحت اقدامها "امي حبيبتي" أرجو من الله أن يشفيك ويبعد عنك كل سوء.

إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل إسمه بكل افتخار وأرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار" والدي العزيز محمد"

إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي أخواتي شكرا لكم ودمتم لي سنداً.

إلى أكثر من شهد تعبي وجهدي وشاركني فيه، إلى رفيق مشواري الدراسي وزميل تخصصي رسيوي أسامة"، أسأل الله ان يوفقك في بقية حياتك وأن يحقق لنا مرادنا.

إلى الأخ والصديق الذي عرفته بفضل هذا التخصص "طمار يونس"، أتمنى لك النجاح والتوفيق بعد تخرجك وفي حياتك.

ناصر

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة ارتبط وجودها بوجود البشـر. أي أنها قديمة قدمهم، فلقد أقترفت أول جريمة في قصة أبناء سيدنا آدم عليه السلام عندما أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل وهي القصة التي جاء بها القرآن بقوله تعالى " فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين" 30 المائدة

وتجدر الإشـــارة الى أن تطور الجريمة أرتبط ارتباط وثيقا بتطور الإنســـان ومثال ذلك الحضـارات الإنسـانية المختلفة، ففي المجتمعات البدائية القديمة كان الإنسـان يقدم على ارتكاب الأفعال الإجرامية بطرق وأساليب بسيطة تتناسب مع بساطة تفكيره. وكان يكفي لاكتشاف أفعاله تلك اعتماد الأشـخاص على طرق مختلفة مثالها السـحر والشـعوذة والاسـتجواب، أما في حالة الانكار وصـعوبة الوصـول للنتيجة فانه كان يتم عادة اللجوء للتعذيب والضـرب رغبة في افتكاك اعتراف بالفعل الاجرامي ذاك، لكن مع تقدم الإنسان وتطوره، فلقد صـاحب ذلك تقدم في أساليب ارتكاب الجرائم، حيث أصـــبح المجرمون وافعالهم يتســـمون بالاحترافية والدقة وهو الأمر الذي ضـمنته لهم التقنيات والوسـائل المتطورة المسـتعملة في التنفيذ والتي سـهلت عليهم مهمتهم بل وحتى سـاهمت في إخفاء أفعالهم وتسـهيل إفلاتهم من المسـاءلة، وهو الامر الذي خلق صـراعا ومواجهة مستمرة بين المجرمين ورجال الشرطة حيث كان لزاما بعد ذلك على المجتمعات العمل على تطوير الأســـاليب المعتمدة في التحقيق الجنائي وذلك بالاعتماد على العلوم والمعارف الحديثة التي تساهم في تحقيق هدف كشف الجريمة والوصول للمجرمين.

يمكن القول انه لا يمكن تحقيق ذلك بالشـــكل المطلوب إلا بدراســـة الجريمة ومســـرحها بطريقة ممنهجة ومبنية على أســـاليب علمية مثبتة وفي إطار إجراءات قانونية محددة تضـــبط مراحل وشروط التعامل مع هذا المسرح، وكل ذلك يضمن حسن التعامل مع آثاره المادية كونها عاملا مهما وفقا لنظرية التبادل التي جاء بها إدموند لوكارد والتي تقتضـــي أن كل احتكاك وقع بين جسمين يفرض ترك أثر بينهما، ويمكن القول أن الآثار المادية التي تتواجد بمسرح الجريمة

تتنوع تنوعا كبيرا من ناحية الطبيعة والشكل والمصدر، وهو الأمر الذي يفرض تنوعا موازيا في تقنيات وأساليب الكشف عنها فقد تجد الوسائل العلمية الحديثة التي تشمل الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية والطب الشرعي بالإضافة للتقنيات التي ظهرت مؤخرا كتقنية الحمض النووي ADN ، حيث كان لكل هذه الوسائل الدور الفعال والكبير في تزويد جهاز العدالة بالأدلة الحاسمة التي يعتمد عليها في تأسيس الاحكام القضائية إما بالإدانة أو البراءة.

ومادامت الأدلة سالفة الذكر وأساليب الكشف عنها يكتسيها طابع من الأهمية والتعقيد الفني والاختصاصي الكبير، فإن ذلك يلزم وجود جهاز متكامل متخصص بهذه المهمة والذي كان جهاز الشرطة العلمية حيث يعمل الجهاز على تسخير العلوم والمعارف التقنية الحديثة في سبيل أدائه لمهمته في فحص مسرح الجريمة ومعاينة آثاره المادية التي يتعامل معها بكل دقة واحترافية بفضل الهيكلة المخبرية المتخصصة التي يتمتع بها الجهاز وهو الأمر الذي يضمن في الأخير تقديم دليل مادي يخدم عملية التحقيق الجنائي ويعتمد عليها في الوصول للحكم القضائي الصحيح.

حيث تظهر **أهمية** الموضوع من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الشرطة العلمية في الكشف عن الجريمة وفك غموضها من خلال تسخيرها لعديد الوسائل والتقنيات التي تستخدم لغرض عمليات التحري والتحقيق الجنائي بمسرح الجريمة، وتظهر أهمية الشرطة العلمية أيضا من خلال دورها الكبير في مزاوجة وتقريب العلوم القانونية وإجراءاتها مع المعارف العلمية بمختلف فروعها والتي يكون لها دور كبير في مسعى التحقيق والتحري عن الأفعال الإجرامية وحيثياتها وبالتالي تمكين جهاز الشرطة العلمية من أداء مهامه على أكمل وجه.

تجلت **أسباب اختيار موضوعنا** هذا في أسباب ذاتية وموضوعية كانت سببا في تفضيل موضوع الشرطة العلمية من بين عديد المواضيع، فالأسباب الذاتية تمثلت في رغبة الاكتشاف والاطلاع على خبايا وأسرار العمل الفني لجهاز الشرطة العلمية، بالإضافة للرغبة في إثراء المكتبة القانونية لتسهيل مهمة البحث والاطلاع للباحثين المستقبليين المهتمين بموضوع التحقيق الجنائي الفني الذي تقوم به الشرطة العلمية في مسرح الجريمة، أما الأسباب

الموضـــوعية فتمثلت في قلة الدراســـات المتعلقة بهذا الموضـــوع ومنه جهل الرأي العام بالدور الكبير الخاص بجهاز الشـرطة العلمية، وكذا تسـليط الضـوء على عنصـر مسـرح الجريمة الذي يكتســـي أهمية بالغة في مجال عمل الشـــرطة العلمية وهو الأمر الذي يوجب توجيه إجراءات حماية و تحصين له ضد أيدي المتطفلين والعابثين

أما بالنسبة **لأهم الأهداف** المتوخاة من خوض غمار بحثنا هذا تمثلت في:

- تسـليط الضـوء على جهاز الشـرطة العلمية ولفت انتباه المجتمع المدني له وللدور الفعال الذي يلعبه في مجال كشـف الجرائم وذلك من خلال التعريف به وتبيان هيكلته والتقنيات والأساليب التي يعتمد عليها في أدائه لعمله
- أيضـــا محاولة إبراز الدور الهام لهذا الجهاز في التعامل مع مســـرح الجريمة وآثاره من خلال مختلف الإجراءات والتقنيات التي تهدف لاســتنطاق الشــاهد الصــامت رغبة في كشف خبايا الفعل الإجرامي والوصول للجناة وبالتالي تسهيل عملية إثبات الواقعة
- وكذا الإشارة إلى دور الشرطة العلمية الكبير في مساعدة جهات التحقيق في سبيل إثبات الأفعال الإجرامية

وأثناء بحثنا هذا صـادفنا بعض **الدراسات السابقة** التي تناولت مواضـيع جد مشـابهة لموضـوعنا والتي ساعدتنا بشكل كبير على المستويين الموضوعي والمنهجي، يمكن ذكر أهمها:

- سلماني علاء الدين، صاحب دراسة "دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة" مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013 حيث عالجت الدراسة إشكالية مدى فعالية جهاز الشرطة العلمية في التحقيقات الجنائية. وتقاطعت مع دراسـتنا من خلال العديد من النقاط، أهمها العناصـر الخاصـة بالتعريف بجهاز الشرطة العلمية وأساليبه وتقنياته في مجال البحث الجنائي، لكن ما يميز دراستنا هو التركيز على الجانب الإجرائي لعمل الجهاز في مسرح الجريمة.

- مزيان نسيمة، صاحبة مذكرة "الشرطة العلمية ودورها في إثبات الجريمة في إثبات الجريمة في التشريع الجزائري" مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2018

حيث عالجت الدراسة إشكالية ماهية الجهاز ودوره في التعامل مع مسرح الجريمة وآثاره المختلفة.

حيث تشابهت الدراسة سالفة الذكر مع دراستنا من ناحية الجانب المفاهيمي للشرطة العلمية وكذا بعض العناصر الإجرائية للبحث، لكن اختلفت في كون الدراسة عرجت على الجانب الإثباتي لمختلف الأدلة الجنائية ومدى قوتها الإقناعية للقاضي، بينما تميزت دراستنا عنها من ناحية اللمسة الميدانية التي اتخذناها من خلال مختلف المقابلات التي أضفت نوعا من الواقعية والعمق فيما يتعلق بعمل الشرطة العلمية.

أما من ناحية **صعوبات البحث** فكان أهم عامل هو ضيق الوقت الذي كان عائقا أمام الرغبة في التعمق أكثر في جهاز الشرطة العلمية، بالإضافة للطبيعة العلمية البحتة للموضوع الأمر الذي احتاج قدرا من التركيز والتدقيق، كما كان هناك بعض التحفظ من طرف الجهات الأمنية فيما يخص عناصر الموضوع وذلك نظرا لحساسية محتواها وخصوصيتها

ويتبلور مما سبق أن لجهاز الشرطة العلمية الدور الكبير في مواجهة المد الاجرامي الذي أضحى يشهد تطورا وانتشارا غير مسبوق كل ذلك بفضل تطور العقلية الاجرامية للجناة الذين أصبحوا يعملون وفق كفاءات وأساليب جديدة تساهم في وضعهم لكل الاحترازات اللازمة التي تضمن تنفيذ أفعالهم بالشكل المطلوب دون ترك أي دليل في مسرح جرمهم يعود إليهم، ومنه تصعيب مهمة جهات التحقيق في اثبات افعالهم اليه، لذلك نجد أنفسنا نطرح اشكاليتنا الآتية:

فيما يتمثل دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية، سؤالين فرعيين هما:

- ما هو جهاز الشرطة العلمية؟
- وما هو دوره في التعامل مع آثار مسرح الجريمة؟

وبخصـــوص **المنهج المتبع** فلقد اعتمدنا على المنهج الوصـــفي في بحثنا هذا من خلال وصـف مختلف الأسـاليب والتقنيات المختلفة التي يعتمد عليها جهاز الشـرطة العلمية في مهمة البحث والتحقيق الجنائي، كما كان لهذا المنهج دور في وصـــف وتبيان مختلف الآثار الجنائية التي يمكن أن تتواجد بمســـرح الجريمة، بينما اختص المنهج التحليلي بالعناصـــر ذات الطبيعة الإجرائية للبحث كإجراءات مسرح الجريمة من انتقال وتحفظ بالإضـافة لتحليل بعض النصـوص القانونية ذات الارتباط بموضوع الشرطة العلمية ومسرح الجريمة عامة.

وللإجابة على الإشكالية سابقة الذكر، ورغبة في الإحاطة بكل جوانب الموضوع قسمنا دراستنا هذه الى فصلين:

أول فصـل خصـصـناه لماهية الشـرطة لعلمية، حيث تم تناول التعريف الخاص بالجهاز وذكر أهميته في مجال التحقيق والبحث الجنائي وكذا التطرق لنشـــأة الجهاز وتطوره، كما تم تبيان التنظيم الذي يتميز به جهاز الشـــرطة العلمية هيكليا وبشـــريا، وكذا التعريج على أهم الأساليب التي يعتمد عليها في سبيل أدائه لمهامه

أما بخصوص الفصل الثاني الذي دار حول عمل الشرطة العلمية بمسرح الجريمة، أين تم الاستهلال أولا بمسرح الجريمة من ناحية مفهومه وأهم الاجراءات الخاصة به، بالإضافة للتطرق للطرق الفنية الخاصـــة بالتعامل مع مســـرح الجريمة التي يعتمدها جهاز الشـــرطة العلمية من معاينة ورفع، ثم تم ختم هذا الفصـل بمحاولة التعمق أكثر في أهم الآثار الجنائية التي يمكن أن تتواجد بمسرح الجريمة وطرق خبراء الشرطة العلمية في فحصها والتعامل معها

الفصل الأول

ماهية الشرطة العلمية

تمهيد:

نظرا للتطور الكبير الحاصل في مجال الإجرام فكرا وأساليبا، أضحى المجرمون يستعملون مختلف التقنيات والوسائل المتطورة التي تضمن تسهيل ارتكابهم لأفعالهم تلك التي تساعدهم أيضا على الهروب والإفلات من قبضة العدالة ورجال الأمن، لذلك كان من الضروري على الجهات الأمنية أن تساير هذا التطور الحاصل في عالم الإجرام من خلال محاولة استحداث مختلف تقنيات ووسائل المكافحة وذلك بالاستعانة بالمجال العلمي والتطور التكنولوجي في عملية البحث الجنائي الأمر الذي نتج عنها جهاز يتميز بالتنظيم الهيكلي والتنوع في التقنيات والأساليب مستفيدا من الخبرات العالمية والتطورات الحاصلة في المجال العلمي، وهو الجهاز الذي يعرف بالشرطة العلمية والذي أسندت له مهمة المساعدة في مجال التحقيق الجنائي وبناء الأدلة بالاستعانة بهيكلته المادية والبشرية، الأمر الذي يضمن النجاعة والفعالية في أداء الجهاز لمهمته تلك.

ولكون الشرطة العلمية جهاز ذو أهمية كبيرة سنتناوله بالدراسة في هذا الفصل الذي كان بعنوان ماهية الشرطة العلمية، اين سنتطرق في المبحث الأول للإطار المفاهيمي للشرطة العلمية وذلك من خلال نشأة وتطور الجهاز وكذا من خلال التعريف به وتبيان أهميته في مجال البحث الجنائي والتطرق للفرق بينه وبين الشرطة القضائية، أما في المبحث الثاني فستتم دراسة الجهاز من ناحية هيكلته وكذا من ناحية التقنيات والأدوات التي ضمنها له القانون في سبيل أدائه لمهامه

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشرطة العلمية

نظرا لتنامي ظواهر الإجرام وأشكاله العديدة، وجدت مصالح الشرطة نفسها في تحدي كبير للحاظ على أمن و ســـلامة الأفراد وذلك من خلال تكثيف الجهود ومواجهة التحديات بهدف التصـدي لهذه الظواهر ولوضـع حد لنتائجها السلبية، خاصـة من ناحية البحث الجنائي الذي له الدور الكبير في إثبات الجرائم المختلفة وربطها بأصـــحابها، وهو الأمر الذي يتكفل به جهاز الشـــرطة العلمية، حيث يعتبر الجهاز أحد أهم الأجهزة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني بالإضـافة لكونه اليد اليمنى لجهاز الشـرطة القضـائية نظرا لتكامله كجهاز فني ولتجهيزه بأحدث الوسائل والتقنيات المخصصة لغرض البحث الجنائي.

لفهم أفضـل لجهاز الشـرطة العلمية سـيتم دراسـته في هذا المبحث من جانبين، المطلب الأول خصـص لنشـأة الجهاز وتطوره، أما في المطلب الثاني فسـيتم تناول مفهوم الشـرطة العلمية من ناحية التعريف بها والإشارة لأهميتها وكذا التعريج على الفرق بينها وبين الشرطة القضائية.

المطلب الاول: نشأة جهاز الشرطة العلمية وتطوره

نظرا لقدم الظاهرة الإجرامية وارتباطها بوجود الإنســـان منذ القدم، فلقد اختلفت من ذلك الحين طرق كشـــفها والبحث عنها تناســـبا مع وســـائل ذلك العصـــر وأفكاره مرورا بمختلف الحضـــارات والأزمنة، فمنهم من اعتمد على طرق الســحر والشـعوذة، وهناك من كان يتخذ من الضـــرب والتعذيب وســـيلة للوصـــول للحقيقة وافتكاك اعتراف من فم المتهم بأي طريقة كانت، وبمرور الوقت بدأت أساليب البحث تلك تتطور شيئا فشيئا وتعتمد على المنطق والطرق العلمية في فهم الظاهرة الإجرامية وصـولا إلى اسـتحداث أجهزة متخصـصـــة في مهمة البحث الجنائي كجهاز الشرطة العلمية والذي هو موضوع بحثنا هذا.

الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة العلمية

قديما كانت هناك طرق بدائية في سبيل الكشف والتحقيق عن مختلف الأفعال خاصة تلك النزاعات التي تثور بين الأشـخاص، فكانت القبائل تقوم بربط أيدي المتنازعين في شـجرة على ضـفة النهر، فإذا قام التمسـاح باتهام شـخص دون الآخر اتخذ الأمر كدليل على إدانته، بالإضافة للاعتماد على طريقة كيّ اللسان، فإذا أصيب الشخص بحرق في طرف لسانه اعتبر بذلك مذنبا[1]

أما في العصـور الوسـطى فلقد كانت محاكم التفتيش بين القرنين 16 و17 تعتمد على تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف، حيث كان الاعتراف آنذاك يعتبر سـيد الأدلة، لكن في عصـر النور قام العديد من الفلاسـفة بالتنديد بطرق التعذيب هذه وذلك لإمكانية كون الاعتراف ناتج عن رغبة الشـخص في التخلص من الألم والمعاناة نظرا لوحشـية تلك الأفعال، ومن هؤلاء الفلاسفة الماركيز الإيطالي سيزار بيكاريا. [2]

أما بالنسـبة للحضـارة الإسـلامية فلقد كان المسـلمون يعتمدون في التحقيق على مبادئ شرعية وعادلة وفق قواعد حكيمة مثل الإقرار واليمين والشهادة، فالقاضـي حر في تقدير مختلف الأدلة والتأكد من مدى صـحتها، وذلك تطبيقا لأمر الرسول صـلى الله عليه وسلم، فعن عائشة رضـي الله عنها قالت، قال رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم : "إدرءوا الحدود عن المسـلمين ما اسـتطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سـبيله" رواه الترميذي، وبذلك فإن أي تردد يعتبر لصـالح المتهم، فإن الامام العادل يخطئ في العفو ولا يخطئ في العقوبة وأيضـا كان هناك إعمال لقاعدة الشـك يفسـر لصـالح المتهم حيث أن الأحكام كانت يجب أن تبنى على يقين جازم وهذا ما ميز الحضارة الإسلامية عن الحضارات الغربية، بالإضافة لقيام العرب قديما بالاعتماد على طرق أخرى في مجال الإثبات مثل: المضاهاة والحيل العقلية والفراسة [3]

---

[1] – رمسيس بهنام، **البوليس العلمي أو فن التحقيق**، منشأة المعارف، الإسكندرية. **1996، الصفحة 03.**

[2] – المرجع نفسه.

[3] – دون ذكر الاسم، **الشرطة التقنية والعلمية في الدرك الوطني: آفاق وتحديات**، مرجع سابق، **الصفحة 07.**

بعد ذلك بدأت الطرق البدائية للتحقيق كالتعذيب في التلاشي وذلك في العصور الحديثة حيث أنها تخالف الإنسانية ما أدى إلى استحداث أساليب علمية للاستعانة بها في التحقيق. ولقد ساهم العديد من العلماء في هذا المسعى مثل هانس قروس أستاذ القانون الجنائي في جامعة بريتول والباحث في تحديث أساليب البحث الجنائي والذي فسر التحقيق الجنائي الذي عرّفه كتابه "دليل قاضي التحقيق" سنة 1893.

أما أول من فكر بوضع فكرة كشف الأدلة عن طريق البصمات هو الدكتور " pur kinje"الذي هو تشيكي الأصل وهو أستاذ في علم وظائف الأعضاء بجامعة برسلو سنة 1823، وكان التطور في هذا القرن إبتداءا من فكرة كشف الأدلة عن طريق البصمات الى وضع نظام لتبويب البصمات في البوليس الارجنتيني الذي كان في سنة 1892 من طرف جوان فيوستش Jhanvueetch"، كما طور " السير ادوارد ريتشارد هنري نظاما مبسطا يمكن بسهولة من الرجوع إلى بطاقات الأصابع واستخلاص المراد منها[1].

في بداية القرن 20 وضع العالم "ألفونس برتيون" نظام سمي الأنتروميتل Antnropométrie وهو نظام التصوير الفوتوغرافي، حيث يتم أخذ الصورة المقابلة للمجرمين ومن الجانب الأيمن للوجه وتسجيل تقاسيم أعضاء جسمه على شكل خاص ويرجع إليه عند الحاجة، وقام بتعميم العملية على سجناء فرنسا.[2]

بعد ذلك في سنة 1910 نشأ أول مخبرٍ للشرطة العلمية من طرف الطبيب ادموند لوكار في ليون بفرنسا وفي مرسيليا بالإضافة لفروع تابعة له في جامعة الجزائر، ليل، ستراسبورغ[3]، وهو الرجل الذي نادى بضرورة استخدام معطيات العلوم الطبيعية في الكشف عن مرتكبي الجرائم دون الانحصار في الطب الشرعي وحده، قد قام ادموند في أشهر كتاباته الأولى بمعالجة تحليل التراب وكيف أنه يفيد في الوقوف على ما إذا كان المتهم قد دخل مكانا معينا

[1]– رمسيس بهنام، مرجع سابق، **الصفحة 15**

[2] – المرجع نفسه

[3]– دون ذكر الاسم، **الشرطة التقنية والعلمية في الدرك الوطني: آفاق وتحديات**، مرجع سابق، **الصفحة 07**

وعلقت بحذائه أتربة من هذا النوع من المكان، كما جعل من معمل بوليس ليون مركزا علميا يساعد في القضايا الجنائية وذلك من خلال الأدلة المادية[1]

ويرجع انشاء أولى المخبار التابعة للشرطة العلمية بالنسبة للدول الأنجلوسكسونية بالضبط الولايات المتحدة الامريكية سنة 1932 وبعدها المانيا وبريطانيا التي دعمت مخابرها آنذاك بأجهزة فنية متقدمة كأقسام التصوير وإدارة البصمات.

اما الدول العربية فقد اخذت من خبرة الدول المتقدمة لإنشاء مخابر جنائية على أراضيها وكان إنشاء أول معمل جنائي عربي سنة 1957 بالإقليم الجنوبي لجمهورية مصر العربية. ومع تطور أساليب البحث العلمي في مكافحة الجريمة تمت إعادة هيكلة هذا المعمل ليطلق عليه اسم معهد علوم الأدلة الجنائية، ونفس المنهج سارت عليه دول أخرى وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة والتي انشات المختبر الجنائي بأبوظبي سنة 1974.[2]

الفرع الثاني: تطور جهاز الشرطة العلمية في الجزائر

أما الجزائر فقد واكبت بدورها هذا التطور حيث قامت بعد الاستقلال بإنشاء الشرطة الجزائرية في 22جويلية 1962، حيث كان المخبر آنذاك يشكل فرعا من فروع مصالح تحقيق الشخصية ومع بداية السبعينات تم وضع ميكانيزمات جديدة في المخبر مواكبةً لتطور المجتمع وتزايد الاجرام، يشكل حاليا المخبر المركزي للشرطة العلمية الكائن مقره بشاطوناف الجزائر العاصمة الذي تم تدشينه في جويلية 1999 كان يضم 170 مختص و 500 تقني مسرح جريمة موزعين عبر دوائر العاصمة بالإضافة الى مخبرين جهويين بوهران وقسنطينة، كما أن هناك مشاريع مستقبلية لإنشاء مخابر أخرى في تمنراست، بشار[3]، وصار اليوم جهاز الشرطة العلمية الجزائري يحتل مراتب هامة علميا في مجال البحث الجنائي الفني حيث يعتبر من أصل

---

[1] – رمسيس بهنام، مرجع سابق، **الصفحة 16-17**

[2] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي التطبيقي**، دار الكتب والوثائق الرسمية، مصر، **1995، الصفحة 30.**

[3] – **مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، مجلة الشرطة الجزائر، عدد خاص، **1999، الصفحة 08.** ورد دون ذكر المؤلف.

32 دولة التي تعتمد على نظام إيبيس IBIS التقني أو الباليســـتيك، والتي من بينها المانيا، المملكة العربية الســـعودية، ويعد هذا النظام بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع المعلومات المتعلقة بظرف أو مقذوف ناري ويضـــم حاليا هذا النظام حوالي 15 ألف قذيفة في عملية إنطلقت منذ سنة 2003 ولا تزال متواصلة، وتجدر الإشارة الى أن الجزائر احتلت ثاني مرتبة عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بهذا النظام.[1]

كما قامت الشرطة العلمية من خلال هذا النظام بتخصيص بنك معلومات خاص بالأسلحة التابعة لموظفي الشـــرطة التي ســـلبت منهم بعد اغتيالهم في اعتداءات إرهابية، ونفذت بها بعد ذلك اغتيالات ضد مواطنين آخرين، بغض النظر عن بنك المعلومات الخاص بالأسلحة التابعة لموظفي الشرطة يشتغل هذا المخبر على إعداد بنك معلومات مدني وهو خاص بتخزين وتدوين البيانات المتعلقة بالأسلحة التي يحوزها مدنيون برخصة من مصالح الامن وهم قضاة، تجار وشخصيات.

حيث تم استدعاؤهم خلال انطلاق العملية وقاموا بإطلاق رصاصة من أسلحتهم وبناءً على الظرف تم تسجيل كل البيانات المتعلقة بصاحب السلاح، نوعه ورقمه التسلسلي والعملية مازالت متواصلة[2]

كما يحتوي المخبر الجزائري على نظام البصـــمة الآلي " AFIS" والمتضـــمن بطاقات بصمية ومنطقية لأشخاص مشبوهين خضعوا للتعريف أو التوقيف من طرف مصالح الشرطة أو الدرك الوطني أو حتى بصمات عثر عليها بمسارح الجريمة ولم يتم اكتشاف أصحابها، كما الحقت به بصـــمات لجثث مجهولة وجدت بعد حدوث كوارث في البلاد كزلزال بومرداس وقد تم بفضل هذا النظام تحديد هوية بعض الجثث التي تم انتشالها، حيث يُستخدم نظام البصمة الآلي في تســـجيل معلومات الأشـــخاص المحولين إلى مراكز الشـــرطة أو المشـــتبه بهم، حيث يُدون

[1] – نائلة بن رحال، **الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية**، مجلة الشروق اليومي الالكترونية، **17 افريل 2007**

[2] – مزيان نسيمة، **الشرطة العلمية ودورها في إثبات الجريمة في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، **2019/2018**، **الصفحة 8**

بياناتهم الشخصية ويُأخذ بصمات أصابع اليدين وصورتين مقابلة وجانبية، تُخزّن هذه المعلومات في النظام الإلكتروني كأرشيف قضائي، ويُستخدم للمقارنة مع بصمات الأشخاص الآخرين عند الحاجة، حيث يستغرق البحث حوالي ربع ساعة للوصول إلى النتائج.

يُعد تقرير الخبرة الذي يصـــدر بناءً على هذه النتائج مرجعاً دقيقة للجهات القضـــائية،[1] وتحديدا بتاريخ 20جويلية 2004 تم تدشـين أكبر صـرح علمي وأمني في آن واحد وهو مخبر البصـمة الوراثية ADN وقام بتدشـينه وزير الداخلية آنذاك السيد يزيد زرهوني مع وزير الداخلية المغربي ويعد هذا المخبر الأول من نوعه على المســـتوى العربي والثاني افريقيا بعد جنوب افريقيا، يعمل به 24 تقني في البيولوجيا والذين تلقوا تكوينا في اختصـــاص تقنية تحليل ADN بمختلف مخابر الشـرطة العلمية الاوروبية كفرنسـا وبلجيكا [2]، ومن اهم ما تميز به هذا المخبر أنه اتبع كل المقاييس الدولية الموجودة في اغلب المخابر الجنائية العالمية لتحليل الADN وكان الاشـتراك مع خبراء دوليين وتحديد مجال اسـتعمال اختبارات البصـمة الوراثية في جرائم محـددة دليـل على اتبـاع المخبر الجزائري معـايير عـالميـة، نـذكر من تلـك الجرائم: القتـل، الاعتداءات الجنسية، السرقات، إضـافة الى المجال المدني كقضـايا اثبات النسـب خاصـة بعد تعديل قانون الاســـرة[3] بموجب الامر 02/05 من خلال المادة 40 منه والتي تجيز للقاضـــي اللجوء الى الطرق العلمية لإثبات النســـب، حيث يكون اللجوء لهذه الطرق العلمية لإثبات الحمض النووي بناءً على تعليمة من النيابة وأمر من وكيل الجمهورية وكذا بالتنســـيق مع مختلف أجهزة الامن، ولتقنين العمل اكثر بهذا النظام سعت وزارة العدل سابقا لصياغة مشروع قانون لتنظيم العمل بتحليل البصـــمة الوراثية، ولتجهيز بنك معلومات من خلال إعداد قاعدة معطيات خاصـة بالمحبوسـين على المسـتوى الوطني وأخرى خاصـة بضـحايا الكوارث الكبرى،

---

[1]– نائلة بن رحال، **الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية والتقنية**، مرجع سابق

[2] – جوزي صليحة، **الشرطة الجزائرية بين للتضحيات، الإنجازات والتحديات**، مجلة الشرطة، الجزائر، جويلية **2005**، **الصفحة 04**.

[3] – قانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 رمضان **1404 هجري** الموافق ل 9 جوان **1984** المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم

وكان المخبر قد عالج بعد سنة من تشغيله حوالي 180 قضية ومن بين اهم هذه القضايا، قضية الفتاة عبير ذات التسع سنوات التي صدمتها سيارة في سنة 2005 بولاية تبسة، بعد ان قام السائق بالفرار كان على الأجهزة الأمنية التحري في الامر، حيث أكد الشهود آن ذاك أن نوع السيارة هو 405، لتخضع اكثر من 400 سيارة من نفس النوع الى الفحص والتفتيش، والنتيجة كانت سيارتين مشتبه فيهما حيث وجدت فيهما قطرات دم، تم أخذ عينة من كل سيارة وبعد ذلك إرسالها الى مخبر البصمة الوراثية التابع للمخبر المركزي للشرطة العلمية، وبعد ذلك تمت مقارنة العينتين مع عينة من دم الضحية عبير، تبين بعد ذلك أن العينة الأولى هي لحيوان والثانية هي للفتاة عبير، ليوجه تقرير بهذه النتائج إلى جهات التحقيق بتبسة ودفع ذلك الجاني للاعتراف بفعلته[1].

كما تم اقتناء نظام جديد على مستوى المخبر المركزي للشرطة العلمية ويتمثل هذا النظام في تمحيص البصمات فوق البنفسجية التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة ويسمى بنظام" سيبر فيم" وللعمل بهذا النظام تم استحداث مخبر يضم مفتشي شرطة مختصين في تحميض البصمات ومقارنة الآثار، وهو مدعم بآليات متطورة ذات مستوى عالي، يتمثل في جهاز تحميض البصمات باستعمال الغراء المقوى وهو من أحدث الأجهزة في البلدان المتطورة، بعد عملية التمحيص بالغراء يتم استعمال مصابيح ذات موجة تعمل بذبذبات تتراوح ما فوق البنفسجية وما تحت الحمراء، كل هذا لا يكون إلا بتكوين محترف لمفتشي الشرطة العاملين بهذا المخبر وهذا التكوين يكون بالخارج بحيث تكون لهم القدرة والاحترافية على استعمال هذا النظام[2].

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن للجزائر عدة مراكز هامة خاصة بالبحث الجنائي على مستوى الوطن مثل مركز الأدلة العلمية بسحاولة كما يتم حاليا انشاء أكبر مركز خاص

[1] – مزيان نسيمة، **الشرطة العلمية ودورها في إثبات الجريمة في التشريع الجزائري**، مرجع سابق، **الصفحة 10-11**

[2]– المرجع نفسه، **الصفحة 11**

بالإجرام والعقاب ببوشـــاوي تابع للدرك الوطني والذي قفز بالجزائر قفزة نوعية في مجال البحث العلمي الجنائي.

المطلب الثاني: مفهوم الشرطة العلمية

نظرا لتنامي الكبير للظاهرة الإجرامية والتطور المستمر لها، بالإضافة لدهاء وتنوع أساليب المجرم الذي أصبح يأخذ كل الاحتمالات اللازمة قبل الإقدام على الفعل الإجرامي حتى لا يترك ورائه أي دليل يمكن أن يســاهم في كشـفه، هو الأمر الذي دفع بالمديرية العامة للأمن الوطني لمواكبة هذا التطور بإيجاد جهاز أوكلت له مهمة البحث الجنائي باســـتخدام مختلف التقنيات والأساليب الحديثة التي تضمن أدائه لمهمته المتمثلة في فك غموض الأفعال الإجرامية.

الفرع الأول: تعريف الشرطة العلمية وأهميتها

أولا: تعريف الشرطة العلمية

هناك تعاريف عديدة للشرطة العلمية نذكر منها:

- مجموعة المبادئ العلمية والأساليب التقنية في البحث الجنائي لإثبات وقوع جريمة ومساعدة العدالة على تحديد هوية مرتكبها وأسلوبه الإجرامي [1]
- مجموعة التقنيات والمناهج العلمية المسـتخدمة من طرف الأجهزة الأمنية المتخصـصـة الرامية إلى البحث والتحري عن الجرائم من خلال تجميع وتحليل الأشياء والآثار والوثائق المأخوذة من مســرح الجريمة وإيجاد الرابطة الحاســمة بين ذات الأثر وبين شــخصــية الجاني أو المجني عليه وتقديم الدليل القادر على تســـبيب إدانته بإجراء بحوث وخبرات وفحوص علمية تفيد في الكشــف عن مرتكبي الجرائم ســواء بطريق مباشــر أو بطريق

[1] – أحمد بسيوني، **التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **1999**، **الصفحة 305**

الاستنتاج والمنطق أو باللجوء إلى التكنولوجيا الدقيقة بغرض إقامة الأدلة التي تسمح بالتعرف على مرتكبي الجنايات و الجنح[1]

- أما التعريف الراجح هو: أن الشرطة العلمية هي التنظيم الوحيد الذي يتوفر على الوسائل الإدارية والقضائية والتقنيات اللازمة لترجمة العناصر المرفوعة من مسرح الجريمة وتحليلها مخبريا من مبدأ حتمية ترك المجرم أو الجاني آثار أو بقايا في مسرح الجريمة اثناء اقترافه الجريمة أو حمله لآثار من ذلك المكان، كل ذلك من أجل الوصول إلى هوية الفاعل أو الفاعلين ومعرفة كيفية وقوعها، لذلك فالشرطة العلمية تستعين بالطب، الفيزياء، البيولوجيا، وغيرها من العلوم لتحديد إدانة أو براءة المشكوك فيه[2]

ويعتبر التعريف سابق الذكر أدق تعريف للشرطة العلمية وذلك لاحتوائه على كل العناصر المشكلة والملخصة لمفهومه .

وبناءً على ما سبق ذكره من تعريفات يمكننا أن نعرف الشرطة العلمية على أنها الجهاز ذو الاختصاص العلمي والتقني والذي يكون تحت تصرفه مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي وجدت من أجل التحري والبحث الجنائي والكشف عن مختلف الجرائم المقررة في قانون العقوبات بهدف جمع كل ما أمكن من معلومات ودلائل من مسرح الجريمة ومنه كشف ملابسات وحيثيات الفعل الإجرامي بغرض إقامة الدليل على مرتكبي ذلك الفعل.

ثانيا: أهمية جهاز الشرطة العلمية

إن جهاز الشرطة العلمية والتقنية له دور كبير واهمية بالغة وذلك لما يقدمه من خدمة جليلة للعدالة والمجتمع، حيث تتجلى أهميته في [3]:

---

[1] – منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، الطبعة 1، مكتبة دار الثقافة، عمان،**2000، الصفحة21.**

[2] – دون ذكر الاسم، **الشرطة العلمية والتقنية في الدرك الوطني: آفاق وتحديات**، مذكرة الإجازة من المدرسة العليا للدرك الوطني، يسر، الجزائر، **2014، الصفحة02**

[3] – سلماني علاء الدين، **دور الشرطة العلمية في اثبات الجريمة**، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، **2013-2014، الصفحة05**

1/ الشرطة العلمية:

- التعرف على هوية الجثث المجهولة عن طريق معاينة وفحص الجثة وكل الآثار المختلفة المتواجدة بمسرح الجريمة .
- تزويد المحققين والجهات المختصة بكل الأدلة والعناصر التي يبنى عليها الحكم.
- المساهمة في إعادة تمثيل مشاهد وسيناريو الجريمة، الأمر الذي يعد مساعدا في فهم وقائع وحيثيات الجريمة.
- الشرطة العلمية من أهم الفروع التابعة لمديرية الشرطة القضائية وذلك لتوفرها على عديد التقنيات الفنيات العالية في مجال البحث الجنائي[1]

2/ الشرطة التقنية:

- التأكد من تصريحات الضحايا والمشتبه فيهم ومقارنتها بنتائج المعاينات لمسرح الجريمة
- إيجاد العلاقة بين المشتبه فيهم والضحية من خلال تحليل مختلف البيانات المستمدة من مسرح الجريمة.
- ضبط الاشياء والآثار المكتشفة في مسرح الجريمة وجردها وتحديد مواصفاتها وأماكن اكتشافها ومن ثم تخزينها[2]
- دراسة وتحليل توثيقات مسرح الجريمة بمختلف أنواعها سواء كانت صور فوتوغرافية أو رسوم تخطيطية، بهدف ربط الأدلة ببعضها وفهم أمثل للوقائع.

[1] – دون ذكر الاسم، **الشرطة التقنية والعلمية في الدرك الوطني: آفاق وتحديات**، مرجع سابق، **الصفحة02**

[2] – المرجع نفسه.

الفرع الثاني: تمييز الشرطة العلمية عن الشرطة القضائية

إن البحث الجنائي عامة ومبدئيا يتم بواسطة ضباط واعوان الشرطة القضائية، بالإضافة إلى أن التحقيق الذي يكون بعد ذلك يتم عن طريق قاضـــي التحقيق لكن يمكن الجزم أنه لا يمكن لهاتين الجهتين تحقيق أهدافها واتمامها بالشكل المطلوب دون الاستعانة بخدمات وخبرات الشرطة العلمية، لذلك وعلى هذا الأساس فإنه تم التزويد مديرية الامن الوطني بجهاز للشرطة العلمية تتمتع بكل الوسائل المادية والبشرية[1] وذلك لتمكينه من المساهمة بشكل فعال في مهمة البحث والتحقيق الجنائي من الجزائر، وعليه فإن الشرطة العلمية تتشابه وتختلف مع الشرطة القضائية في عده أوجه نذكر بعضها فيما يلي:

أولا: أوجه التشابه

الشرطة العلمية تابعة لمديرية الشرطة القضائية كونها نيابة من نياباتها[2] حيث تعمل معها وتحت لوائها ويشكلان فريقا متكاملا، حيث عند علم رجل شرطة قضائية بوقوع جريمة يعمل على الانتقال بســـرعة لمكان الحادث وذلك بعد إخطار وكيل الجمهورية كونه يعمل تحت إدارة وإشراف النيابة العامة، إذ تكلف الشرطة القضائية بمهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات مع محاولة جمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها، لتأتي بعد ذلك الشـــرطة العلمية وخبرائها المختصون والذين يعملون على القيام بالمعاينات الفنية اللازمة لمسرح الجريمة

[1] – بهلول مليكة، دور الشرطة العلمية والتقنية في الكشف عن الجريمة، رسالة نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، **2010، الصفحة180.**

[2] – مقابلة مع مسؤول خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح أمن ولاية غرداية حول الشرطة العلمية ومهامها، غرداية، الجزائر، 18 افريل **2024**

بهدف رفع الآثار المختلفة وتحريزها[1] .

أوجب القانون تحرير محاضر لأعمال الشرطة القضائية حسب نص المادة 18 من قانون الإجراءات الجزائية مع اشتراط تضمينه بعناصر معينة حتى يكون محضرا صحيحا، حيث تكون هذه المحاضر في الجنح والجنايات ويجب أن ترسل بغير تمهل لوكيل الجمهورية، كما يتوجب على الشرطة العلمية أيضا تحرير تقارير ومحاضر مختلفة كمحاضر المعاينة والتي تكون محاضر مكملة ومدعمة لمحاضر الانتقال والمعاينة التي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية، حيث تكتسي كلا محاضر الهيئتين نفس القوة الثبوتية[2]وعند انتقال كل من الشرطة القضائية والشرطة العلمية فإنه يتوجب على كليهما التحفظ على مسرح الجريمة قبل البدء بأي اجراء، وذلك لضمان عدم ضياع الأدلة وتلفها.

يعمل ضابط الشرطة القضائية على التحري والاستجواب والتفتيش بحثا عن أي معلومة تفيد التحقيق، وهو الأمر ذاته الذي يقوم به خبراء الشرطة العلمية عن طريق فحصهم للآثار الجنائية والعناية بها أي أن عمل كل منهما مكمل للآخر.

كما نصت المادة 8 من المرسوم 09-143 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه على مدى تناسق عمل الشرطة القضائية مع عمل الشرطة العلمية بقولها " يحارب الدرك الوطني في محل الشرطة القضائية، الاجرام والاجرام المنظم، ويستعمل لهذا الغرض وسائل وتحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية، ويمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائرية [3]

[1]– بلعشي مريم، دور المخابر العلمية في تحديد هوية الجاني والمجني عليه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، الجزائر، **2018/2017**، **الصفحة82**.

[2]– مقابلة مع مسؤول خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح أمن ولاية غرداية، مرجع سابق.

[3] – المرسوم 143/09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1430 والموافق ل**27 أفريل 2009** المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 26، **الصفحة17**.

ثانيا: أوجه الاختلاف

كان واضحا مما سبق أن الشرطة القضائية والشرطة العلمية يشتركان في عديد النقاط فيما تعلق بأداء مهامها، إلا انه توجد إجراءات تختص بها الضبطية القضائية فقط والتي من بينها اجراء التفتيش للأشخاص والأماكن، إجراء التوقيف للنظر لغرض الاستجواب وسماع الأقوال وإجراء جميع الاستدلالات في كافة الشكاوى[1]، بينما يقتصر عمل الشرطة العلمية في نطاق مسرح الجريمة وما يمكن أن يستخلص منه من آثار من خلال البحث عنها ورفعها وفحصها. كما تعتبر الشرطة القضائية جهازا تقليديا وقديما مقارنة بالشرطة العلمية التي تعتبر جهاز حديث النشأة أوجد تماشيا مع التطورات التكنولوجية والتي تم تسطيرها لغرض التحقيق الجنائي عن طريق مختلف الوسائل والتقنيات التي تتعلق بالبحث عن الآثار الجنائية وفحصها خدمة للتحقيق الجنائي[2].

تتدخل الشرطة القضائية للتحقيق والتحري في مختلف الجرائم وذلك بانتقال ضباطها وأعوانها للقيام بالإجراءات اللازمة، بينما لا تتدخل الشرطة العلمية في جميع الجرائم وأن يكون ذلك فقط في الحالات المستوحية لخدماتها، وهذا ما أكدته المادة 49 من قانون الإجراءات الجزائري الفقرة 1 بقولها " إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فلضابط الشرطة القضائية أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك".

[1] – غسان مدحت الخيري، الطب العدلي والتحري الجنائي، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2013**، **الصفحة30**

[2]– حسن سعد محجوب، أساليب البحث الجنائي في الوقاية من الجريمة، الطبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2014**، **الصفحة24**

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للشرطة العلمية

لقد كان لنتائج الأبحاث العلمية واستخداماتها في مجال البحث الجنائي دور فعال في إثبات الأفعال الإجرامية وكذا الوصول لأصحابها وإثباتها إليهم، وكنتيجة لذلك كان لزاما استحداث جهاز منظم تنظيما بشريا وهيكليا ومحدد الاختصاصات ومتمتع بعديد التقنيات والأساليب ويعمل جنبا إلى جنب مع جهاز الشرطة القضائية بهدف المساعدة في كشف الجرائم، حيث يتمثل هذا الجهاز في الشرطة العلمية الذي يضم مختلف المخابر والاختصاصات التي تجعله قادرا على تقديم يد العون للقاضي الجزائي [1] وكذا لتتناسب اختصاصاته تلك مع كل أنواع الأفعال الإجرامية ولتتماشى مع أهداف وتطورات البحث الجنائي. لذلك ستتم دراسة هذا المبحث في مطلبين، أولهما اهتم بجانب تنظيم جهاز الشرطة العلمية، أما المطلب الثاني فكان بخصوص التقنيات والأدوات التي يتمتع بها جهاز الشرطة العلمية في سبيل أدائه لمهامه

المطلب الأول: تنظيم جهاز الشرطة العلمية

الشرطة العلمية هي جهاز تابع لمديرية الشرطة القضائية التابعة بدورها للمديرية العامة للأمن الوطني[2]، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسي هذا الجهاز ووظيفته في التحري عن الجرائم والمساهمة في إثباتها، كان من أهم العناصر الواجب التأكيد عليها هي عنصر تنظيم الجهاز من الناحيتين البشرية والهيكلية، حيث أن العنصر البشري المتمثل في الخبراء الفنيين يعد من أهم عوامل نجاح جهاز الشرطة العلمية نظرا للكفاءة البالغة التي يتمتع بها أفراده في المجالين العلمي والتقني، كما أن للتنظيم الهيكلي دور فعال أيضا في أداء الجهاز لمهامه حيث يحتوي

[1] – عباس أبو شامة، **الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،**1988**، **الصفحة 32.**

[2]– مقابلة مع مسؤول خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح أمن ولاية غرداية حول الشرطة العلمية و مهامها، مرجع سابق

الجهاز على مختلف الفروع والأقسام ذات الاختصاص الموسع في جميع المجالات العلمية والتقنية التي ستسخر في مهمة البحث والاثبات الجنائي للأفعال الإجرامية .

الفرع الأول: الهيكلة البشرية

يعتبر الخبراء الفنيون أبرز وأهم عامل في أداء المختبر الجنائي لعمله، وذلك لكون مختبرات الشرطة العلمية في حاجة لوجودهم نظرا للدراية الخاصة التي يتمتعون بها في مسألة من المسائل الفنية أو العلمية[1] وذلك في إطار البحث الجنائي، لذلك تجد أن لهم قدر كبيرا من المعرفة والخبرة في عديد العلوم والمجالات كالكيمياء والطب والهندسة وعلم الأسلحة النارية، ويرى بعض الباحثين في المجال الجنائي أنه لابد من تقسيم الخبراء في المختبرات إلى فريقين: خبراء مسرح الجريمة وخبراء المختبر الجنائي العلمي:

أولا: خبراء مسرح الجريمة

هم الذين يعملون خارج المخابر الجنائية والذين تكون مهامهم مقتصرة على تصوير الآثار الجنائية ورفعها والمحافظة عليها [2]حيث يكونون مرفقين بمختلف الأدوات والتجهيزات والتقنيات اللازمة لمباشرة عملهم بطريقة سريعة، ومن بين هذه التجهيزات نجد السيارات المصممة والمجهزة بعديد من الأدوات والمعدات التي تمكن هذه الفرقة من أدائها لمهمتها بأسرع وقت وبصفة ادق[3]، حيث نجد من بين هؤلاء الخبراء فرقة رفع البصمات الذي يختص افرادها بإجراء المعاينات بمسرح الجريمة والبحث عن الآثار التي خلّفها مرتكبو الفعل الاجرامي، والعمل على المحافظة على كل ما يمكنه من إثارة التحقيق[4] خاصة البصمات التي يتم رفعها عن طريق

[1] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي التطبيقي**، مرجع سابق، **الصفحة 293**.

[2] – إلهام صالح بن خليفة، **دور البصمات والآثار المادية الأخرى في الاثبات الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. عمان الأردن. **2014 الصفحة 51**.

[3] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 12**.

[4] – **مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، مرجع سابق، **الصفحة 13**.

تقنيات خاصة تجنبا لتلفها ولتبقى صالحة لفحصها والكشف عن صاحبها. كما نجد أيضا ضمن خبراء هذه الفرقة خبراء التصوير الفوتوغرافي الذين لا يقلون أهمية عن سابقيهم حيث توجد حقيبة مخصصة لتصوير مسرح الجريمة بالإضافة لوجود تجهيزات أخرى تختلف باختلاف نوع الجريمة المرتكبة. فقد نجد أدوات مخصصة لرفع آثار الأقدام وإطارات السيارات وأخرى مخصصة لرفع آثار الدم والشعر...إلخ[1]

ثانيا: خبراء المختبر الجنائي

هم الذين يعملون داخل المختبرات الجنائية ويضطلعون بفحص كل الآثار المادية المرفوعة من مسرح الجريمة والتي نقلها إليهم فريق خبراء مسرح الجريمة، حيث يتوزع هؤلاء على مختلف فروع واقسام مخابر الشرطة العلمية كل حسب مجاله واختصاصه، والذين سيتم تبيانهم عن طريق التطرق لأقسام وفروع الشرطة العلمية في العنصر التالي.

الفرع الثاني: الهيكلة المخبرية

يحتوي المخبر المركزي للشرطة العلمية بالجزائر العاصمة على عدة أقسام داخلية على غرار أغلب الدول العالم، غير أن بعض الدول تفضل ألا تلجأ إلى هذه التقسيمات بل تخصص مخبر جنائي لكل أجهزته لفحص كافة الآثار الجنائية البيولوجية أو غير البيولوجية في مختلف الجرائم، في حين أن الدول التي تعتمد هذه التقسيمات ومنها الجزائر لا تعدو كونها تقسيمات إدارية تكفل حسن سير المخابر، كما أن هذا التقسيم لا يعني انفصال قسم عن آخر وإنما يبقى الانسجام بينهما لا غنى عنه، فقد تحتاج جريمة واحدة إلى تضافر كل الجهود لكشف غموضها [2]، يضم المخبر المركزي للشرطة العلمية بالعاصمة مصلحتين رئيسيتين: المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية والمصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

[1] – **مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، المرجع السابق

[2] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 13**

اولا: المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية: تتكون من مكتب الأمانة والعتاد[1] وتضم هذه المصلحة دائرتين:

1/: الدائرة العلمية: تندرج تحت هذه الدائرة عدة فروع وهي:

أ/ الفرع البيولوجي والبصـــمة الوراثية: تتمثل مهمة هذا الفرع في البحث عن الاثار البيولوجية كالشـــعر والاظافر وكذا الســـوائل والافرازات الحيوية كالدم والعرق الســـائل المنوي واللعاب ومع تحديد مصـدرها وطبيعتها كما يتم استخدام تقنية البصـمة الوراثية للتعرف على مجهولية الهوية وقضايا البنوة ويشرف على هذا الفرع دكتور بمساعدة مختصين [2]

ب/ فرع مراقبة النوعية الغذائية: كان هذا الفرع يســـمى بفرع البكتيريولوجيا ويتم على مســـتواه تحليل المادة الغذائية التي تتسـبب في حالات التسـمم من جهة الكشـف عن النوعية وجودة هذه المادة الغذائية وهذا بواسـطة تحليل تكون خاضـعة للمقاييس الدولية ومقاييس جزائرية تحدد من خبراء مختصـين في ميدان صـناعة المواد الغذائية وكذا طبقا للقانون الخاص بحماية المسـتهلك ومن جهة اخرى تقوم ايضا بإجراء للقانون الخاص بحماية المستهلك ومن جهة أخرى تقوم

أيضا بإجراء تحاليل جرثومية للمياه المعدنية [3]

ج/ فرع الكيمياء الشـــرعي والمخدرات: يعمل هذا الفرع مهندســـون كيميائيون مهمتهم إجراء تحـاليـل على مختلف المواد المجهولـة التي يعثر عليهـا بمســـرح الجريمـة وكذا تحليل المواد المشـــكوك فيها على أنها مخدرات لمعرفة هل هي فعل مخدرات أم لا، مع تصـــنيفها وتحديد نوعها.

[1] - مقابلة مع مسؤول خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح امن ولاية غرداية، مرجع سابق.

[2] – **مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، مرجع سابق، **الصفحة 10**

[3] – عمر الشيخ الأصم، **نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، **1999**، **الصفحة 20**

د/ فرع علم التسمم: يعمل مختص هذا الفرع مباشرة من مصلحة الطب الشرعي التي تزودهم بالمواد المراد تحليلها لمعرفة محتوياتها والسبب الذي أدى للوفاة كتحليل محتويات المعدة والأمعاء والكبد للتعرف على المواد السامة وتحديد درجة خطورتها ومن أمثلة هذه المواد مادة الزرنيخ والخمور بأنواعها، كما يقوم هذا الفرع بتحليل الدم للبحث عن نسبة الكحول فيه وهذا في جنح السياقة في حالة السكر.

هـ/ فرع الطب الشرعي: إن للطبيب الشرعي دور كبير وكبير جدا في تشخيص حالة الجريمة وفي تحديد الفعل الإجرامي ونتائجه في مجال التحقيقات الجنائية، حيث تتمثل مهمته في تحديد سبب الوفاة وهذا عن طريق التشريحات وفحص الأشخاص المشبوه في موتهم، ويقوم الطبيب الشرعي بأخذ العينات من الأعضاء الباطنية التي توجه لتحاليل أخرى كيميائية أو بيولوجية [1]

و/ فرع الكيمياء الشرعية: يختص هذا النوع بإجراء التحاليل على مختلف المواد للمجهولة التي يعثر عليها بمكان الجريمة والمواد التي يشتبه في كونها مواد مخدرة وذلك لمعرفة الطبيعة الخاصة بها هل فعلا هي مواد مخدرة أو أنها مواد ذات طبيعة أخرى، وإعطاء تقدير للكميات المتناولة من طرف الشخص.

2/: الدائرة التقنية: وتشمل 4 فروع وهي كالآتي:

أ/ فرع الخطوط والوثائق: يعد من أهم الفروع حيث تتمثل مهامه في فحص مختلف المستندات والوثائق الإدارية كالجوازات الخاصة بالسفر ورخص السياقة وذلك للكشف عن إمكانية تزويرها، وكذلك فحص الرسائل المكتوبة كرسائل التهديد وكذا معرفة صحة الكتابة والإمضاء، بالإضافة لمضاهاة الخطوط اليدوية وتحليل الأحبار ومختلف مواد وآلاتها وانواعها [2]، أما بالنسبة لتزوير العملة فيعتمد أخصائيو هذا الفرع على تحديد عديد الأشياء كنوع الحبر والألوان والارقام

[1] – ناصر تلماتين، عبد الرزاق بن سالم، **الطب الشرعي والأدلة الجنائية**، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي، الواقع والآفاق، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر يومي **25** و**26 ماي 2005**، **الصفحة 3-4**

[2] – **مخبر الشرطة العلمية، خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، مرجع سابق، **الصفحة 12**

التسلسلية والكثير من العناصر الأخرى التي تدخل في الأوراق النقدية، حيث يستعملون في هذا العمل مختلف أنواع الأشعة والتقنيات المتطورة [1]

ب/ فرع الاسلحة والقذائف: تتمثل مهمة هذا الفرع في تحديد نوعية السلاح الذي تم استخدامه في ارتكاب الجريمة، سواء كان أسلحة نارية أو قذائف او غيرها، ويتم هذا التحديد عن طريق معرفة نوع العيار بعدها يتم تحديد ما إذا كان الفعل كان عمدا أم عن طريق الخطأ وهذا عن طريق قياس قوة العيار الناري وكذا فحص الظرف أو كبسولة الطلقة مع تحديد المسافة الخاصة بالرمي بالإضافة للبحث عن المسحوق أي البارود وفي الاخير محاولة التعرف على الرقم التسلسلي للسلاح.

ج/ فرع المتفجرات والحرائق: مهمة هذا الفرع متمثلة في فحص بقايا المواد المتفجرة ثم مقارنتها بتلك المأخوذة من مسرح الجرم لتحديد مصدر القنبلة أو المادة المتفجرة وحتى محاولة الوصول لهوية الشخص المسؤول عن هذه التفجيرات، كما يختص هذا الفرع في جانب تحليل بقايا ومخلفات آثار الحريق ومن ثم تحديد أسبابه [2]

د/ فرع مقارنة الأصوات: يعمل هذا الفرع على تحديد هوية الشخص المتكلم عن طريق جهاز قياس الصوت، بهدف معرفة صاحبه حيث تجري مقارنة صوته مع اصوات مرجعية تكون

مخزنة لدى الشرطة العلمية لمجموعة أشخاص مشتبه فيهم أو متهمين في قضايا سابقة، وتعتبر بذلك تقنية مقارنة الأصوات آخر صيحة في تكنولوجيا تحقيق الشخصية [3]

---

[1] – عمر الشيخ الأصم، مرجع سابق، **الصفحة 20-21**

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 21**

[3] – خربوش فوزية، **الأدلة العلمية ودورها في إثبات الجريمة**، رسالة ماجيستير، جامعة بن عكنون، الجزائر، **2002/2001**، **الصفحة 131**

ثانيا: المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

من أهم أهداف هذه المصلحة هو التحقق من شخصية مرتكبي تلك الجرائم وتتمثل وظيفتها الأساسية في الكشف عن هوية المجرمين الذين يخفون شخصيتهم تحت أسماء مستعارة أيضا بانتحال شخصيات حقيقية أو وهمية أو بالتزوير مثلا، وتتكون هذه المصلحة من مكتب الأمانة والعتاد[1] و3 مكاتب أخرى وهي:

1/مكتب الدراسات أو التكوين: يتكون هذا المكتب من أربع أقسام وهي كالآتي: قسم الآثار، قسم التكوين، قسم الدراسات والتجهيز، وقسم الرسم الوصفي [2]

2/مكتب المراقبة وتسيير المراكز: ينقسم إلى قسمين، قسم المراقبة وقسم التسيير والغرض من كلاهما هو التنسيق بين مختلف المصالح والمخابر وتسييرها إضافة إلى مراقبة عملها.

3/مكتب المحفوظات: يتكون هذا المكتب على أكثر من 230 بطاقة بصمية ونطقية لمجرمين ومشتبه فيهم يكونون مسجلين في نظام البصمة الآلي كما يحتوي على الآلات الراقنة والتي هي كبصمات أصابع الإنسان حيث من المستحيل أن تجتمع آلتان للرقن في نفس الكتابة، يتكون هذا المكتب من عدة فروع وهي: قسم تسيير المحفوظات، قسم الاستغلال وقسم نظام البصمة الآلي الذي يعمل تحت سلطة فرقتين للبحث وهما:

أ/ الفرقة الأولى: تسمى بفرقة التعريف تكمن مهمتها في التحقيق حول شخصية الأفراد الذين تقدمهم مختلف إدارات الشرطة وتبحث في سوابقهم العدلية وتقدم المعلومات اللازمة للنيابة.

إضافة إلى ذلك تقوم هذه الغرفة بتحديد الشخصية من خلال مسك بطاقات التعريف لكل مجرم دولي مطلوب البحث عنه، كما تعمل على الجثث المجهولة.

[1] – مقابلة مع مسؤول خلية الاتصال والعلاقات العامة لمصالح امن ولاية غرداية، مرجع سابق.

[2] – خربوش فوزية، مرجع سابق، **الصفحة 131**

ب/ الفرقة الثانية: هي فرقة بطاقات الاســـتعلام تحفظ جميع البصـــمات التي تأتيها من فرقة التعريف[1].

المطلب الثاني: أساليب البحث الجنائي للشرطة العلمية

إن من المســـؤوليات الملقاة على عاتق خبراء الشـــرطة العلمية هي البحث والتحري عن الجريمة وكشـــف الغموض عنها، خاصـــة في ظل تقدم طرق الإجرام وتفنن المجرمين في ارتكابها، لذلك كان لزاما على رجال الشرطة وخاصة الشرطة العلمية أن يستعين بنفس سلاح المجرم ويطور في أسلوبه في مجابهته من خلال استخدام مختلف الأساليب والأجهزة العلمية المتطورة حتى يكتشف ويدحض الأساليب الاجرامية المبتكرة التي ينتهجها المجرمون مهما بلغت من تطور، لذلك سنتطرق في هذا المطلب الى أسلوبين أساسين للشرطة العلمية[2]، أولهما الوسائل كفرع أول، وثانيهما الأجهزة كفرع ثاني

الفرع الأول: وسائل الشرطة العلمية

تختلف وتتعدد الوسائل المستخدمة من قبل الشرطة العلمية والتي يتم تسخيرها أثناء أداء الخبراء المختصـــين لعملهم ســـواء كان ذلك في مســـرح الجريمة أو داخل المخابر، فقد نجد الاختبارات بالإضافة لكلب البوليس والأشعة بمختلف أنواعها، وهو ما سيتم تبيانه فيما يلي

أولا: الاختبارات الكيميائية

لقد لعبت الكيمياء الدقيقة دورا كبيرا في التعرف على بعض هذه المواد الكيميائية التي تســـتخدم في تحليل الآثار المادية المتعلقة بجريمة ما وذلك بحثا عن الحقيقة في إطار التحقيق الجنائي الفني وتعتمد الاختبارات الكيميائية على علوم الطبيعة والكيمياء الدقيقة مثل مقارنة الزجاج العالق بملابس المشـــتبه فيه مع الزجاج الموجود بمســـرح الجريمة وكذلك فحص

---

[1] – **مخبر الشرطة العلمية، خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة**، مرجع سابق، **الصفحة 50-51**

[2]– فاطمة بوزرزور، **دور الشرطة العلمية في اثبات الجريمة**، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر،**2008**، **الصفحة 07**.

المستندات ومعرفة مادتها والحبر المستعمل وعمر الكتابة وكذا إظهار الكشط والمسح اللاحق بها وإظهار الكتابات السرية كذلك[1] تستخدم بذلك بعض التقنيات الحديثة نركز على أهمها:

1/ التحليل الطيفي: يتم العمل به لغرض تحديد العناصر المكونة للمركبات الكيميائية المختلفة ويتم ذلك بواسطة جهاز يسمى spectograph الذي يقوم بالتحليل والتسجيل على فيلم في آن واحد، تتم العملية بتفتيت الذرات المكونة للمادة المراد مقارنتها وعن طريق تصوير موجات الطاقة الضوئية التي تنبعث أثناء تفتيت الذرات، يمكن الحصول على فيلم عليه خطوط يمثل فيه كل خط أحد العناصر الداخلة في تركيب المادة ويطلق على هذا الفيلم اسم "بصمة المادة" ويتم مقارنتها مع بصمة المادة العالقة بالمشتبه فيه [2].

2/ تحليل الأحبار: لا ريب أن مشكلة تحليل الاحبار تمثل إحدى التحديات التي تواجه الخبير المعاصر لأبحاث المستندات، ذلك أن هذا التحليل وسيلة علمية وتقنية عالية من أجل الكشف عن عمليات التزوير وتستعمل هذه التقنية في عدة حالات كالتقدير النسبي لعمر المستندات [3]وتعتمد تقنية تحليل الأحبار على طريقتين:

أ-الطريقة الطبيعية: تعتبر الطريقة المفضلة لدى الخبراء والقضاة بسبب محافظتها على سلامة المستند وتعتمد أما على الفحص بالميكروسكوب للون الحبر أو تعريضه للأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء أو استخدام أشعة الليزر كعامل مؤثر لمكونات الحبر...إلخ

ب-الطريقة الكيميائية: إذا طبقت فإنها تغير المستند عما كان عليه في حالته الأصلية حيث يتطلب الأمر أخذ عينات مدادية من الأسطر المكتوبة، تتكون من عدة وسائل تحليلية وكيميائية

[1] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، **الصفحة 129**

[2] – مسعود زبدة، **القرائن القضائية**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، **2001، الصفحة 49**

[3] - بوادي حسنين المحمدي، **الوسائل العلمية في الإثبات الجزائي**، كلية الشرطة، منشأة المعارف، الإسكندرية، **2005، الصفحة 98-99**

مثل التحليل اللوني الورقي والتحليل اللوني الرقائقي حيث تعتبر هذه الأخيرة التقنية الأكثر انتشارا في العالم لتحليل الاحبار [1].

3/ التحليل التخديري: عبارة عن عقاقير مخدرة تسمى كذلك بعقاقير الحقيقة، تستخدم في التحليل النفسي والتشخيص واستجواب المتهم ويؤدي تعاطيها إلى نوم عميق، يستمر فترة لا تتجاوز العشرين دقيقة ثم تعقبها يقظة ويظل الجانب الإدراكي سليما طوال فترة التخدير على الرغم من فقد الإنسان القدرة على الاختيار والتحكم الإرادي في مشاعرة الداخلية مما يجعله أكثر قابلية ورغبة في المصارحة والتعبير عما يدور في نفسه ومن أهم هذه العقاقير "بنتوثال الصوديوم، ويختلط هذا النوع من التحاليل مع تقنية التنويم المغناطيسي التي يرجع العمل بها دون شك إلى خبرات الحضارات الإنسانية القديمة [2]والتي يمكن تعريفها بأنها افتعال حالة نوم غير طبيعية تتغير فيها الحالة الجسمانية والنفسية للنائم ويتغير خلالها الأداء العقلي الطبيعي له، واختلفت الآراء حول مشروعية استخدام التحليل التخديري والتنويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي وذهبت غالبيتها للقول أنها إجراء باطل لأن ذلك يؤثر على أرادته ومن ثم فهو اعتداء صارخ على حقوق الانسان كما أن نتائجها غير مؤكدة من الناحية العلمية[3].

ثانيا: كلب البوليس

لقد جرى العمل على الاستعانة بالكلاب البوليسية في ميدان التحقيق الجنائي وهذا باستغلال حاسة الشم القوية لديها والتي تفوق تلك التي لدى الإنسان بآلاف المرات بالإضافة لحاسة السمع التي تمكنه من سماع الصوت الخافت ومعرفة مصدره بدقة، والحقيقة أن مشاركة الكلاب في كشف الجرائم ليس من خلال سلوكها الغريزي فقط، بل لابد من إخضاعها على

[1] – بوادي حسنين المحمدي، المرجع سابق، **الصفحة 100 – 105**

[2] – كان الكهنة يزاولون نشاطهم بواسطة الإيحاء الذي كامن يشكل علاجا نفسيا حيث يؤدي هذا الإيحاء إلى الاستغراق في الابتهال، راجع قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة، منشأة المعارف، الإسكندرية، **1997، الصفحة 244**

[3] – عادل عبد العال خراشي، **ضوابط التحري والاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، **2006، الصفحة 439**

برنامج تدريبي دقيق [1] ومن خلال التدريب تصـــبح لها القدرة على القيام بالمهام الموكلة لها وبنتائج أفضـل، حيث يتمثل دور الكلب البوليسـي في مسـرح الجريمة في أمرين أسـاسـيين هما التعرف على الجاني و كذا اكتشـــاف الدليل، فعملية التعرف تكون بتقديم ما قد يكون الجاني تركه خلفه في مسـرح الجرم حيث يقوم الكلب بشـمها بغية التعرف على الشـخص، وأحيانا حتى ليس بالضـرورة وجود أشياء تخص الجاني، فالكلب يمكنه شم الرائحة الخاصـة بالشـخص إذ أنه لكل إنسان رائحة تميزه عن الآخرين وهو الأمر الذي يكشفه الكلب بسهولة بعد عرض مجموعة من المشتبه فيهم أمامه.

أما بالنســـبة لدور الكلب في اكتشـــاف الدليل فيكون ذلك الكشـــف عن الجناة والمخابئ المحتملة لهم ولمســـروقاتهم، أو عن الوســـائل المســـتعملة في الجريمة، كما يطلب من الكلب التعرف على المكان الذي دفنت فيه الجثة في جرائم القتل[2] أو الحث عن المخدرات، وحاليا يتم إستعمال الكلاب البوليسية في أماكن مثل المطارات والموانئ لتفتيش ومراقبة الأمتعة والطرود.

ثالثا: الأشعة

الأشعة الضوئية عدة أنواع أغلبها يستخدم حاليا بنجاح في مجال التحقيق الجنائي نذكر منها:

1/ الأشـعة الظاهرة: مصـدرها الضـوء الطبيعي كضـوء الشـمس أو القمر مثلا أو الصـناعي كمصـابيح الكهرباء ومجال اسـتخدامها في البحث الجنائي هو معاينة مسـرح الجريمة بحثا عن الآثار المادية الظاهرة ويظهر دورها أكثر في الرســم التخطيطي لمســرح الحادث أو تصــويره فوتوغرافيا[3]، كما تستخدم أيضا في تسهيل عمل الخبير الفني داخل مخابر الشرطة العلمي.

---

[1]– عبد العزيز محمد أحمد بن حسين، **استخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات**، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 195، **ديسمبر 1998، الصفحة 48-49**

[2]– مسعود زبدة، مرجع سابق، **الصفحة 62-63**

[3] – عبدالفتاح مراد، مرجع سابق، **الصفحة 117-118**

2/ الأشعة فوق البنفسجية: هي أشعة غير منظورة أي لا تراها العين المجردة تستعمل من قبل خبراء الشرطة العلمية سواءً بمسرح الجريمة أو داخل المخابر، ومن أمثلة الاستخدامات الجنائية لهذه الأشعة الكشف عن البقع الدموية غير الظاهرة حيث تظهر سوداء بعد تعريضها لهذه الأشعة وكذا البقع المنوية في الجرائم الجنسية باعتبار أن لهذه البقع خاصية التوهج في حالة تعرضها للأشعة فوق البنفسجية حتى بعد غسلها أو مسحها بطريقة غير كاملة[1]. وقد تستعمل أيضا في الكشف عن مواضع التزوير في المستندات مثل معرفة نوع الورق وتفحص بقايا الورق التي يعثر عليها في مسرح الجريمة، ولهذه الأشعة دور فعال في الكشف عن الأحبار المخفية وقد زاد استخدام هذه الأشعة في بعض إدارات الشرطة كإدارة الجوازات للكشف عن تلك المشتبه في تزويرها[2].

3/ الأشعة تحت الحمراء: تعتبر جميع مصادر الضوء العادية منبعا لهذه الأشعة وليس لها أي تأثير ظاهر تدركه العين المجردة على الأشياء التي تقع عليها على عكس الأشعة فوق البنفسجية التي تظهر توهجا واضحا للعين، غير أنه يمكن إدراك أثر الأشعة تحت الحمراء على الأجسام بواسطة التصوير، حيث تستخدم الشرطة العلمية هذا النوع من الاشعة في عدة مجالات منها: اكتشاف بقع الدم أو أي آثار أخرى على الأسطح القائمة مثل الكتابة المكتوبة بقلم أو حبر.

4/ الأشعة السينية: من الاشعاعات غير المنظورة ذات الموجات القصيرة لها دور كبير في مجال البحث الجنائي، فميزة هذه الأشعة أنها توحي بتفاصيل التركيب الداخلي لمادة يؤول حجمها من 8 إلى 10ميليمتر، وتستخدم من قبل الشرطة العلمية للكشف عن محتويات الحقائب

[1] – لالو رابح، **أدلة الإثبات الجزائية**، رسالة ماجيستير، الجزائر، **2003-2004، الصفحة 99**

[2] – أحمد أبو القاسم، **الدليل الجنائي المادي دوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص**، الجزء الأول، المركز العربي، للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، **1993، الصفحة 288-289**

بحثا عن أي دليل مادي يساعد التحقيق، كما تستخدم خاصة في الأماكن العامة كالمطارات وتستخدم أيضا في الكشف عن الأحجار الكريمة واللوحات الزيتية الاصلية والتماثيل الاثرية[1]

الفرع الثاني: أجهزة الشرطة العلمية

مهمة البحث والتحقيق الجنائي أمر يفرض مواكبة الأساليب والتقنيات المختلفة التي يتمتع بها المجرمون أثناء ارتكابهم لأفعالهم، وذلك لما لها من فضل كبير في تسهيل مهمتهم وتسريع إجراءات البحث المختلفة، حيث تعد الأجهزة من أحد أبرز الوسائل التي يعتمد عليها خبراء الشرطة العلمية في شتى المجالات، وهو العنصر الذي سنتعرف عليه فيما يلي:

أولا: جهاز كشف الكذب: "قلبك يخفق بشدة وحنجرتك تتقلص عيناك تلمعان يمكن أن تشعر بالعضلات الحجابية تبدأ بالتشنج لا جدوى من الخداع فكل حركة من حركاتك تسجل والشخص الذي يقوم باستجوابك هو شخص مدرب على جميع أنواع الخداع، ومن ثم فالحقيقة تتحرك لأن من الأفضل لك الاعتراف" هذه المقولة أصبحت تتراود في أوساط مؤسسات التحقيق الجنائية العالمية "كسكوتلانديار" ومكتب التحقيقات الفيديرالي FBI والأنتربول وهذا منذ أن غزى جهاز كشف الكذب هذه المؤسسات وأصبح يستعمل في ميدان البحث الجنائي[2].

تقوم العملية بعد إعداد الخبير المختص لمجموعة أسئلة تكون اجاباتها بنعم أو لا، تكون

هذه العملية بجهاز دقيق مدروس يضعه خبراء في الشرطة العلمية والطب الشرعي وعلوم الجريمة. خبرة الخبير وحنكته تساعد في أخذ الحقيقة من المتهم بحيث يقوم بحيل منها طرح أسئلة لا علاقة لها بالجريمة قبل الأسئلة التي لها علاقة بالجريمة ذلك لجعل المتهم غير متوتر في بداية الأمر بعد ذلك مفاجئته بالأسئلة التي لها علاقة بالجريمة وبذلك تتم ملاحظة الانفعالات عليه[3]، لكن رغم ذلك تبقى نتائجه غير دقيقة كون أنه حتى الأشخاص الصادقين قد

---

[1] – أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، **الصفحة 287-288**

[2] – **أساليب الجريمة ومؤسسات التحقيق الجنائية العالمية**، الجزء الثاني، اعداد قسم التأليف والترجمة. دار الرشيد دمشق. الطبعة الأولى، **1991**، **الصفحة 268**، ورد دون ذكر المؤلف.

[3] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 149**

تكون لهم انفعالات بسبب اتهامهم بجريمة لم يقوموا بارتكابها تؤدي إلى نفس نتائج الشخص الكاذب ومنه لا يمكن أن تعتبر نتائج هذا الجهاز قرائن قوية ولا يجوز أن يبنى عليها الحكم القضائي [1]

ثانيا: أجهزة الفحص المجهري

تستخدم هذه الأجهزة لفحص الاثار الجنائية التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة، العناصر الحية منها أو الميتة، الصلبة أو السائلة كبقع الدم والأعيرة النارية والشعر.. إلخ، والملاحظ أن الأثر كلما كان صغيرا كان أفضل فالمجرم عادة ما يغفل عن الآثار الصغيرة التي عادة لا تترك تأثيرا ظاهرًا.

يبدأ الفحص أولا باللجوء إلى العدسات المكبرة التي لا تزيد فيها نسبة التكبير الى 5اضعاف وفي حالة عدم التمكن من رؤية الأثر بواسطة هذه العدسات يتم اللجوء الى أحد أجهزة الفحص المجهري التالية:

1/ منظار الرؤية الداخلي: هو عبارة عن ماسورة رفيعة بها وسيلة إضاءة ومنشور ومجموعة عدسات تساعد على رؤية الاجسام داخليا، يستعمل أيضا لرؤية الخطوط في ماسورة السلاح وفحص الاقفال من الداخل لإظهار آثار استعمال المفاتيح المصطنعة[2]

2/ الميكروسكوب العادي المحمول: يتكون من وحدتين عدسات شيئية وعينية ويكون مجهز بوسيلة إضاءة وحامل للشرائح ومرايا عاكسة، يوضع ذلك الأثر على العدسة الشيئية على مسافة أبعد من البعد البؤري لها بقليل، حيث يستعمل هذا الجهاز لفحص آثار الطلقات النارية والكتابات... إلخ [3]

[1] – قدري عبد الفتاح الشهاوي. **أدلة مسرح الجريمة**. مرجع سابق **الصفحة 171**.

[2] – أحمد أبو القاسم، مرجع سابق، **الصفحة 282-283**.

[3] – مزيان نسيمة، مرجع سابق. **الصفحة 30-31**.

3/ الميكروســـكوب المقارن: يتكون من عدســـتين شـــيئيتين وأخرى عينية يســـتخدم لفحص البصمات وآثار الشعر والأنسجة.

4/ الميكروسكوب الإلكتروني: يتم استعمال هذا الميكروسكوب في فحص آثار حجمها أدق من 0.1 غرام، وذلك لقدرته على التكبير فهو يســـتخدم في عدة اختبارات كفحص نوع الأتربة الموجودة في مسرح الجريمة ومقارنتها بتلك العالقة بملابس المشتبه فيه، لقد كان لاكتشاف هذا النوع من الميكروســكوبات أثر واضـــح على اســـتخدامه في مجال البحث والتعرف على الدليل المادي وتقويمه[1]

ثالثا: الكمبيوتر والانترنت

1/ الكمبيوتر: يعتبر الكمبيوتر بالنسبة للشرطة العلمية. أحد أهم الأجهزة التي تحتويها مخابره. إذ أن له دورا فعالا في مختلف العمليات، التي تقوم بها هذه المخابر وذلك لســـرعته في تجميع المعلومات الأمنية مع دقة النتائج المتحصـــلة عليها، حيث يعتمد المخبر المركزي للشـــرطة العلمية بالعاصـــمة على الكمبيوتر بصـــفة شـــاملة في تطبيقه لنظام البصـــمة الآلي فمن أهم العمليات التي يقوم بها نظام الكمبيوتر على ضوء نظام البصمة الآلي:

- مقارنة البصمات المجهولة والمخزنة بالجهاز، مع البصمات المعلومة للأفراد المشتبه بهم في ارتكابهم لجريمة محل تحقيق.
- مقارنة البصمات المجهولة المخزنة بالجهاز مع بصمات أخرى مجهولة وجدت في مسرح الجريمة، وبالتالي وجود الكمبيوتر في مجال البحث الجنائي من الأمور الهامة بحيث اســـتخدامه في إطار نظام البصـــمة الآلي يســـمح ببناء قاعدة معلوماتية عن بصـــمات الأصابع[2].

[1] – أحمد أبو القاسم، مرجع سابق، **الصفحة 294-295**.

[2] – بدر خالد الخليفة، **محاور تطوير الشرطة العلمية والتقنية وعصرنتها في البلدان العربية**، محاضرة ألقيت في إطار المؤتمر الثامن والعشرين لقادة الشرطة والأمن العرب، تونس، من 04 الى 06 أكتوبر **2004**

2/ الأنترنت: أصبحت الانترنت وسيلة جد مهمة وخطيرة في نفس الوقت بحيث يستخدمها حتى المجرمون في جرائمهم وذلك ما يســـتوجب معرفة اســـتعمالها من طرف رجال وأجهزة البحث الجنائي، ولقد أثبتت الدراســـات أن الإنترنت حققت العديد من المعجزات في مجال البحث الجنائي، فلم يعد الأمر كما كان في الماضـــي قاصـــرا على توزيع صـــور المشـــتبه فيهم عبر الصحف والمجلات وشاشات التلفاز لحث الجماهير على الإبلاغ عنهم. فقد تمكنت العديد من الدول وفي مقدمتها ألمانيا وبريطانيا وفرنســـا من اســـتخدام الإنترنت كأداة لضـــبط المجرمين، وتمكن هذه الشـــبكة من التعرف على كل الحالات المشـــبوهة في كل أنحاء العالم بالاتصـــال بالمنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية "الانتربول" [1] وبالرغم من أن الإنترنت تكاد تصـــبح ركيزة الحياة في هذا القرن وذلك لاستخدامها في جميع المجالات إضـافة إلى دورها الفعال في مجال البحث الجنائي إلا أنها أصبحت من ضحايا النشاط الإجرامي.

[1] – قدري عبد الفتاح الشهاوي، مرجع سابق، **الصفحة 47** وما بعدها.

ملخص الفصل الأول:

يعتبر جهاز الشـــرطة العلمية أهم الأجهزة التابعة للمديرية العامة الامن الوطني، والتي وجدت لهدف البحث الجنائي خاصـــة بعد التطور الكبير الحاصـــل في مجال الاجرام ولظواهره العديدة حيث أصـبح هناك تنوع في الوسـائل والأسـاليب الاجرامية الأمر الذي أبرز أهمية جهاز الشـــرطة العلمية في التصـــدي لهذا المد الاجرامي الخطير من خلال مواكبة تطورات الجريمة واساليبها، حيث يعمل الجهاز على السعي الدائم لتطوير تقنياته واختصاصاته في مجال العلوم الجنائية، الأمر الذي يمكنه من الوصـــول إلى المســـتوى المطلوب من الخبرة العلمية ذات الاعتراف الدولي وذلك ما أصـبح جلياً نظراً للتنظيم البالغ الذي يتمتع به هذا الجهاز سـواء من حيث هيكلته أو من ناحية التقنيات والأدوات التي ضمنها له القانون في سبيل أدائه لمهمته.

الفصل الثاني

عمل الشرطة العلمية بمسرح الجريمة

تمهيد:

مسرح الجريمة قطعا ودون أي شك يعد عنصرا ذو أهمية بالغة في مجال التحري والكشف عن الأفعال الاجرامية، لأنه مســـتودع أســـرارها ومكان تمركز آثار ودلائل الواقعة الاجرامية، ومهما كان المجرم حريصـــا فلا بد أن يترك من ورائه دليلا يدل عليه وعلى فعلته[1] ومن أجل ذلك كان من الضروري على رجال الشرطة العلمية وخاصة خبراء مسرح الجريمة التعامل الجيد مع عناصـــره وأســـراره لأنه الرابطة والاســـاس الذي يمكن أن يدل على هوية مرتكبي الجريمة واثباتها عليهم وتقديسـهم للعدالة، لذلك تجد رجال الشـرطة العلمية على حرص شـديد في إتيان جميع الإجراءات القانونية لمسرح الجريمة لمنح صـبغة المشروعية على أفعالهم ولضـمان سير التحقيق على أكمل وجه، لأن إتباع الإجراءات الخاطئة هو أمر قادر على إفشـــال مجهودات العاملين بمسرح الجريمة من محققين وخبراء وتعريض المسرح وآثاره لخطر الاتلاف والضياع.

كما تجدر الإشـارة إلى أن آثار مسـرح الجريمة هي نتاج احتكاك الجاني أو المجني عليه بمسـرح الجريمة، فتكون بذلك تلك الآثار الجنائية بمثابة الشـاهد الصـامت[2] للواقعة الحاصـلة، حيث تختلف هذه الآثار من حيث طبيعتها ومصـدرها فقد تكون آثار بيولوجية مصـدرها جسـم الإنسـان كبصـمات الأصـابع وبقع الدم والشـعر والافرازات المختلفة، كما قد تكون آثار مادية متعلقة بالفعل الاجرامي وبالمحيط الخاص بالمسرح كآثار السيارات وأدوات الجريمة وغيرها.

ونظرا للأهمية الكبيرة للآثار الجنائية، نجد ان خبراء مســـرح الجريمة يولون أهمية كبرى للإجراءات الفنية الخاصـــة في التعامل معها، ســـواء كانت إجراءات معاينة أو رفع أو تحريز، وذلك علما أن حسن التعامل مع آثار المسرح الجنائية وفحصـها بأكمل وجه يضـمن تقديم ادلة فنية تساعد في تحديد ماهية الأثر الجنائي ولمعرفة مدى مسؤولية المتهم عن هذا الأثر[3]

[1] – سلماني علاء الدين، مرجع سابق، **الصفحة 26.**

[2] –مسعود زبدة، **القرائن القضائية**، مرجع سابق، **الصفحة 47**

[3]– مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 64**

لذلك ومن خلال ما سبق ولدراسة أعمق للعلاقة الخاصة بجهاز الشرطة العلمية بمسرح الجريمة، سيتم تقسيم فصلنا هذا إلى مبحثين، الأول خصص للمدلول الفني لمسرح الجريمة من خلال التطرق لمفهوم مسرح الجريمة والإجراءات الخاصة به عند العلم بوقوع جريمة، بالإضافة لتضمين الطرق الفنية الخاصة بالشرطة العلمية في التعامل مع آثار المسرح الجنائية، أما ثاني مبحث فخصص لدراسة آثار مسرح الجريمة الجنائية بنوعيها البيولوجية والمادية وطرق فحصهما.

المبحث الأول: المدلول الفني لمسرح الجريمة

إن مسرح الجريمة هو مصدر أدلة الواقعة الاجرامية والمكان الذي تستقى منه اسرارها حيث يعد وجهة المحقق الجنائي الذي يستهدف من خلاله التحري والكشف عن غموض الجريمة ووقائعها كونه موطن الأدلة الجنائية التي تعد عاملا بالغ الأهمية في مجالي التحقيق والإثبات الجنائي، لذلك أصبح من واجب جهاز الشرطة العلمية التعامل ببالغ الحذر والدقة مع مسرح الجريمة على كل الأصعدة، فمن الناحية القانونية فإنه يتوجب ضمان مشروعية مختلف الإجراءات بدءًا من مرحلة الإخطار وصولا إلى مرحلة التعامل المباشر مع أدلة المسرح، أما من الناحية العملية فالأهمية الكبيرة لمسرح الجريمة تستلزم تدريب خبراء الشرطة العملية على مختلف التقنيات والطرق الفنية الخاصة بأدائهم لعملهم كل ذلك لضمان تعامل أمثل مع مسرح الجريمة ومنه سير حسن لإجراءات التحقيق الجنائي ولتفصيل أكثر سنتطرق في هذا المبحث لمطلبين، أولهما تضمن مفهوم مسرح الجريمة وكذا الإجراءات الخاصة، أما ثاني مطلب فخصص للطرق الفنية التي يتعامل بها خبراء مسرح الجريمة مع الآثار المختلفة من معاينة ورفع .

المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة واجراءاته

مســرح الجريمة هو الشــاهد الصــامت على الواقعة الاجرامية وأســرارها، باعتبار أن هذه الأخيرة وقعت على أرضــه وفوق سـطحه، ذلك ما يجعله العنصـر الأكثر أهمية والعامل الحيوي الذي يحدد مســار ســير التحقيق الجنائي ككل، لذلك فإن التعامل الجيد معه وحســن ســير كل إجراءاته هو امر يضمن حسن سير التحقيق في القضية كلها.

الفرع الأول: مفهوم مسرح الجريمة

يمكن أن نحيط بمفهوم مســـرح الجريمة عن طريق التعريف به وتبيان أهميته في مجال التحقيق والبحث الجنائي.

أولا: تعريف مسرح الجريمة

يمكن تعريف مسرح الجريمة على أنه " هو الشاهد الصامت ذو الحجة القوية الذي ينطق بالحقيقة عند حسن التعامل مع الآثار المتخلفة، وهو المرآة العاكسة لكل الاحداث التي مرت به ويشــمل المكان الذي أعد فيه الجاني جريمته والأماكن التي أخفيت فيها أدوات الجريمة والمكان الذي اختفى فيه بعد الجريمة[1]

كما يقصــد به " المكان أو مجموعة الأماكن التي تشــهد مرحلة تنفيذ الجريمة واحتوى عن الآثار المتخلفة عن ارتكابها، ويعتبر ملحقا لمسرح الجريمة كل مكان شهد مرحلة من مراحلها[2]

وعليه وكتعريف شـــامل يمكن أن نعرف مســـرح الجريمة " المكان الذي ينتقى منه كافة الأدلة فهو الذي يزود رجال الشـــرطة العلمية بنقطة البدء في بحثه عن الفاعل ويكشـــف عن معلومات مهمة تفيد بعد ذلك الاخصـــائيين، لذلك فإن مســـرح الجريمة قد يكون مكانا واحدا أو

---

[1] – مقدم حمدان محمد عاشور، **أساليب التحقيق والبحث الجنائي**، اكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، قسم المناهج، فلسطين، **2010، الصفحة 21**

[2] – فادي الحبشي، **المعاينة الفنية لمسرح الجريمة**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، **1995، الصفحة 32**

عدة أماكن متصلة أو متباعدة تكون في مجملها مسرح جريمة، فكل مكان يستدل منه على أثر مرتبط بالجريمة محل البحث يكون جزءا من مســـرحها [1]، وليس بالضـــرورة أن يكون مســـرح الجريمة الابتدائي هو مكان وقوع الجريمة، فقد تحدث الجريمة في مكان يصاب فيه الضحية ثم يتحامل على نفســه ويتحرك من ذلك المكان إلى مكان آخر اين يلفظ أنفاســه الأخيرة وقد ينقله الجاني بعد قتله إلى مكان آخر، محاولا إخفاء جثته حتى لا ينكشف أمره، ومن ثم فمكان تواجد الجثة يعتبر مسـرح الحادث الابتدائي والذي قد يقود إلى مسـرح الجريمة الأصـلي بعد فحصـه وتقصـــي جميع الاثار العالقة به، ومنه فقد يكون لجريمة واحدة أكثر من مســرح والذي يشــمل بذلك:[2]

مكان حدوث الجريمة الأصـلي/مكان حدوث الوفاة /مكان وجود أي أثر مادي متصـل بالجريمة/ أداة نقل الجثة كالسيارة مثلا/منزل المتهم/ المكان الذي لجأ اليه المتهم بعد هروبه.

ثانيا: أهمية مسرح الجريمة

- المصدر الأصلي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة.
- يعطي للمحقق انطباعا عن الصـفات النفسـية والأمراض التي يعاني منها الجاني ويظهر ذلك من خلال فحص الاثار المتبقية في المســـرح كتقطيع الجثة أو تشـــويهها أو ترك رسوم أو علامات عليها[3].
- حســن التعامل مع مســرح الجريمة يفيد في التعرف على شــخصــية الجاني وأســلوبه الإجرامي وكذا ما إذا تم ارتكاب الجريمة بصـــفة منفردة أم بوجود شـــركاء وحتى تحديد دور كل منهم.

---

[1] – طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **مسرح الجريمة في ضوء القواعد الاجرامية والأساليب الفنية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، **2012**، **الصفحة 43**.

[2] – هشام عبد الحميد فرج، **معاينة مسرح الجريمة، لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي**، الطبعة 1، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، نوفمبر **2004**، **الصفحة 04**

[3] – طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، **الصفحة 43**.

- كما أن لمســـرح الجريمة أهمية كبيرة من خلال دلالته على الواقعة الإجرامية وأدلتها، فوجود عدة طعنات في جســد الضـــحية يدل على جريمة قتل وليس انتحار، بينما وجود حذاء بجانب كرسي وفي نفس المكان تتدلى جثة مربوطة إلى السقف هو أمر يدل على عملية انتحار غالبا. كما أن رؤية الغرفة مبعثرة مع وجود إقفال وخزائن مكسورة هو دلالة على جريمة سرقة، بينما أنه إذا وجدت عدة طعنات بالجثة دون لمس للشقة او محتوياتها بتغيير فهذا يدل على عملية قتل بدافع الانتقام.
- وكذلك يمكن أن يدل مســرح الجريمة على أطراف الفعل الاجرامي وتعددهم فإذا تبين أن هناك تعدد في المسروقات والتي استهدفت أجهزة ثقيلة فهنا لا يمكن تصور أن شخص واحدا قام بالجريمة. بالإضــافة لتعدد البصــمات وآثار الاقدام ووجود أعقاب ســجائر من ماركات مختلفة هو دليل على التعدد أيضا[1].

الفرع الثاني: إجراءات مسرح الجريمة

فيما يأتي ســـيتم تبيان أهم الإجراءات المتخذة عند العلم بوقوع جريمة والتي نص عليها القانون في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري والتي يجب اتخاذها قبل الانتقال لمسرح الجريمة[2].

أولا: إخطار وكيل الجمهورية:

نصـــت المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه يجب على ضـــابط الشـــرطة القضـــائية الذي بلغ بجناية في حالة تلبس أن يخطر بها وكيل الجمهورية على الفور حيث ينتقل بعد ذلك ضـابط الشـرطة القضـائية دون تمهل إلى مكان وقوع الجناية لاتخاذ جميع التحريات اللازمة، وعليه أن يســهر على المحافظة على الآثار التي يخشـــى أن تختفي وله أن

[1] – احمد عبد اللطيف الفقي، **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، **2003، الصفحة 61،62**.

[2] – الامر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر سنة **1386 هجري** الموافق ل8 يونيو سنة **1966ميلادي**، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

يضـــبط كل ما يمكنه أن يؤدي إلى اظهار الحقيقة، بالإضـــافة إلى قدرته على عرض الأشـــياء المضبوطة على الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجناية للتعرف عليها.

إبلاغ وكيل الجمهورية من طرف ضـابط الشـرطة القضـائية لا يقتصـر فقط على الجرائم المتلبس بها بل يكون في كل الجرائم التي تمس بالسـلامة الجسـدية للأشـخاص[1]، وعليه يظهر هنا تولي وكيل الجمهورية إدارة الضـــبط القضـــائي على مســـتولى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصـاصـها، وهذا من خلال ضـرورة تبليغه بكافة الشكاوى عن الجرائم حتى يقرر بشـأنها وإذا قرر الانتقال الى مسرح الجريمة فيترتب عن ذلك رفع الضـابط يده عن البحث والتحري إذ يرجع الاختصاص هنا لوكيل الجمهورية حيث يباشر الإجراءات بنفسه أو يكلف ضابط شرطة قضائية بمتابعتها وهذا ما أكدته المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[2].

كما أنه في حالة العثور على جثة شخص وكان السبب مجهولا فإنه على ضابط الشرطة القضـــائية أن يبلغ وكيل الجمهورية على الفور وينتقل بعد ذلك بغير تمهل إلى مســـرح الجريمة للقيام بـالمعاينـات اللازمـة، وقد ينتقل وكيـل الجمهوريـة إلى المكـان إذا رأى ضـــــرورة لـذلـك ويصـطحب معه خبراء فنيين منهم الطبيب الشـرعي لتحديد سـبب الوفاة وقد ينتدب لإجراء ذلك ضابط شرطة قضائية وهذا ما اشارت اليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[3]

ثانيا: الإنتقال الى مسرح الجريمة

إن أهم اجراء يتم اتخاذه بعد التأكد من صـحة المعلومة الواردة حول الجريمة وإخطار وكيل الجمهورية بالجريمة الواقعة هو تحديد الضـــباط المتنقلين لمســـرح الجريمة مجهزين بالأدوات المطلوبة مع تحديد الشخص المصّدر للأوامر وهذا حتى يكون العمل بانتظام مما يحقق نجاح

[1] – يوسف قادري، **الطب الشرعي والمحاكمة العادلة، اشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي، الواقع والآفاق،** الجزائر يومي 25 و26 ماي **2005**، الديوان الوطني للأشغال التربوية **2006**، **الصفحة 53 الى 61.**

[2] – عبد الله اوهايبية، **شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، التحري والتحقيق**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2005**، **الصفحة 62**

[3] – تلماتين الناصر، بن سالم عبد الرزاق، مرجع سابق، **الصفحة 39 الى 49**

التحقيق الجنائي[1].

ويجب ألا يصدر عن كل ضابط ينتقل إلى مسرح الجريمة أي أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير على قيمة الأشـــياء المادية، ذلك أن الأخطاء المادية التي ترتكب في مســـرح الجريمة وخاصة في الحفاظ عليه لا يمكن تداركها، ومن هذا المنطلق فإن فشل أو نجاح التحقيق يعتمد أساسا على الإجراءات الأولية التي يتخذها أول ضابط شرطة يصل إلى مسرح الجريمة[2]، وعلى ضابط الشرطة القضائية المسؤول عن مسرح الجريمة أن يقوم بتسجيل وقت الانتقال إلى مكان الحادث باعتباره أمرا مهما يتيح له معرفة المدة التي تفرق بين الإبلاغ والانتقال ويســـمح كذلك بتقدير الأدلة والاقوال الخاصة بالشهود وظروف الواقعة بصفة عامة، لأن تدوين الوقت يضفي الدقة على الاعمال[3]

ثالثا: التحفظ على مسرح الجريمة

عندما يصل أول ضابط شرطة إلى مسرح الجريمة فإنه وحسب المادة 42 من ق إ ج عليه القيام بأول إجراء وهو التحفظ على مسرح الجريمة والذي يعني العمل على بقاء كل وضع في مسرح الجريمة كما كان عليه عند ترك الجاني له [4]، فلقد نصت المادة 43 قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه يحظر على من لا صفة لهم القيام بأي تغيير على مكان الجريمة أو نزع أي شـــيء منها قبل الإجراءات الأولية للتحقيق القضـــائي وإلا عوقب بغرامة 200دج الى 1000دج إلا في حالة كانت التغييرات أو نزع الأشياء لضمان السلامة والصحة العامة أو ضرورية لمعالجة المجني عليه أما اذا كان المقصود من طمس الاثار ونزع الأشياء هو عرقلة

---

[1] – عباس أبو شامة، مرجع سابق، **الصفحة 71 وما بعدها**

[2] – سامي حارب المنذري وآخرون، **موسوعة العلوم الجنائية: تقنية الحصول على الآثار والأدلة المادية**، الجزء الأول، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، **2007**، **الصفحة 96**.

[3] – احمد عبد اللطيف الفقي، مرجع سابق، **الصفحة 64،65**.

[4] – خلف الله عبد العزيز، **إجراءات البحث الفني والتقني لمسرح الجريمة**، مجلة الشرطة، الجزائر، عدد 7 ديسمبر **2003** **الصفحة 13،14**.،

سـير العدالة فإن هذا الفعل معاقب عليه بالحبس من 3 أشـهر الى 3 سـنوات وغرامة من 1000دج الى 10000دج.

لذلك يسـتوجب على ضـابط الشـرطة ضـمان منع الفضـوليين والصـحفيين من الاقتراب لمسرح الجريمة وذلك للحفاظ على الأدلة وللإبقاء على معلومات القضية سرية ففي حالة تسرب معلومات عن القضـية للإعلام قد تصـل للجاني وبالتالي يأخذ احترازاته، كما يجب على ضـابط الشـرطة القضـائية بمجرد الوصـول إلى مسـرح الجريمة أن يقوم بتأمينه عن طريق إحاطته بالشريط الأصفر وهذا ليعزل مسرح الجريمة عن باقي الأماكن.

ومن الضـروري أيضـاً تحديد الأشـخاص الذين دخلوا لمسـرح الجريمة وذلك لاسـتبعاد بصماتهم، بالإضافة لإجراءات أخرى كاستدعاء الإسعاف في حالة ما كان الضحية مزال على قيد الحياة أو كان هنالك اشخاص مصابون معه مراعاة إرسال أحدهم معهم لاحتمال تفوه أحدهم بأقوال قد تفيد التحقيق أو تفاديا لاحتمال هروبهم[1].

رابعا: انتقال خبراء الشرطة العلمية

إن الإجراءات سابقة الذكر والتي يقوم بها أول ضـابط شـرطة قضـائية يصـل إلى مسـرح الجريمة تكون في انتظار وصـول خبراء مسـرح الجريمة التابعين للشـرطة العلمية ومن بينهم الطبيب الشـرعي، يتم اسـتدعائهم بموجب تسـخيرة من وكيل الجمهورية للتنقل والقيام بالمعاينة اللازمة لمسرح الجريمة، ويصبحون فريق واحد كل من في مسرح الجريمة وهدفهم الوصول الى الحقيقة. يفترض في فريق الشـرطة القضـائية تسـهيل عمل خبراء الشـرطة العلمية بفرض حماية المكان وإبعاد الفضـوليين ومنع دخولهم ويجب أن يبقى المكان كما هو وذلك لوجوب عدم لمس أي دليل، وعلى فريق الشـرطة القضـائية والمحقق إخبار خبراء الشـرطة العلمية بأي معلومة يعرفونها عن الجريمة حتى يتمكنوا من تحديد المهام المطلوب[2]

[1] – احمد عبد اللطيف الفقي، مرجع سابق، **الصفحة 65**

[2] – خلف الله عبد العزيز، مرجع سابق، **الصفحة 14،15**.

يعد دور خبراء الشـرطة العلمية دور جوهري فهم من يسـاهمون في كشـف الحقيقة طبقا لتخطيط منظم حيث يأتي دور الطبيب الشرعي على رأس قائمة الخبراء لتولي الفحص الخارجي للجثة والتحقق من الوفاة وتحديد وقت حدوثها مع وصـف كل إصـابة حدثت ووصـف موضـع الجثة، لذلك على ضـابط الشـرطة القضـائية وأعوانه ألا يلمسـوا أي شـيء خاصـة الجثة قبل أن يـأتي خبراء مســـرح الجريمـة، وحتى تحقق هـذه الإجراءات النتـائج المرغوب فيهـا فلابـد من الانسجام والتفاهم في العمل بين المحقق وفريقه وبين خبراء الشرطة العلمية المكلفين برفع الآثار المادية للجريمة[1]

المطلب الثاني: الطرق الفنية في التعامل مع مسرح الجريمة

إن التطور الذي رافق طرق وأســـاليب ارتكاب الجريمة واكبه بشـــكل موازي تطور مس التقنيات الخاصـة برجال الشـرطة العلمية والتي تسـتعمل في مجال التحري الجنائي، حيث يكون لهذه الأسـاليب الجديدة دور كبير في التعامل مع مسـرح الجريمة وتحويله من الشـاهد الصـامت إلى شاهد ينطق بالحقيقة. فمسرح الجريمة بالنسبة للخبراء والمحققين يعد أهم حلقة لأنه مستودع أسـرار الواقعة الاجرامية المتضـمن لكل الأدلة. لذلك فاعتماد طرق فنية وتقنية تتلاءم مع الفعل الاجرامي وطبيعة مسرحه هو أمر يضـمن أدلة جنائية ناطقة تعين في النهاية على فك غموض ولغز الجريمة واسرارها[2].

الفرع الأول: معاينة مسرح الجريمة

إن البحث عن الأثر الجنائي يسـتلزم المعاينة الدقيقة لمسـرح الجريمة وذلك بهدف الفحص الشامل له ولعدم إغفال أي أثر مرتبط بالجريمة.

أولا: طرق البحث في مسرح الجريمة

[1] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 49**.

[2] – محمد حماد الهيثي، **التحقيق الجنائي والأدلة الجرمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، **2010**، **الصفحة 65**

نظرا للأهمية البالغة لهذه المرحلة فإن طرق البحث عن الآثار الجنائية تتعدد لتشمل 5 طرق أساسية سيتم ذكره الأهم منها فيما يلي:

1/ طريقة الشريط الواحد Strip method

ويطلق عليها الطريقة الطولية، حيث تســـمح للباحثين بالتحرك بســـهولة داخل مســـرح الجريمة ويتم الاكتفاء هنا بباحث واحد أو محقق واحد يبدأ بالتحرك من نقطة محددة في المكان بشـــكل طولي إلى أن يصـــل إلى الجدار الذي يواجهه ليأخذ بعدها خطوة إلى الجانب ثم يعود بعكس الاتجاه بشـــكل يوازي الذهاب، حيث يمكن الاعتماد على طريقة الشـــريط الواحد هذه في مسرح الجريمة ذو الشكل الهندسي كالمربع أو المستطيل[1].

2/ طريقة الشريط المزدوج Grid Method

إن هذه الطريقة تستعمل أيضـا في مسرح الجريمة المهيكل هندسيا كالمربع أو المستطيل إنما تختلف عن سـابقتها في وجوب إتباع القائمين بالمعاينة لمسـارين أو اتجاهين أحدهما يكون موازيا للضلع الشرقي والغربي أما الآخر فيكون موازيا للضلع الشمالي والجنوبي.

3/ الطريقة اللولبية Spiral method

من الطرق الهامة والتي تحتاج من القائم عليها يقظة تامة وقوة ملاحظة، حيث تســـتخدم هذه الطريقة في مسرح الجريمة الصغير والذي يكون في شكل دائري، بحيث يبدأ المحقق البحث من مركز المســـرح ليبدأ بعد ذلك بالتحرك بطريقة حلزونية باتجاه عقارب الســـاعة نحو الخارج حتى يصـل للنهاية ليأخذ بعد ذلك خطوة أخرى بالدوران مرة أخرى وتكرير العملية إلى أن ينتهي من فحص المكان بأكمله [2].

---

[1] – احمد رمضان حسين، **مسرح الجريمة وأدلته من منظور البحث الجنائي**، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجيستر، قسم القانون العام، كلية الحقوق، معهد الدراسات العليا، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص، **2022، الصفحة 50**

[2] – احمد طه متولي طه، **التحقيق الجنائي وفن استنطاق مسرح الجريمة**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، **2000، الصفحة 33**

4/ طريقة التقسيم على مناطق Zone method

تستخدم هذه الطريقة غالبا في مسرح الجريمة ذو المساحة الكبيرة، فمثلا في حالة مسرح الجريمة كأرض زراعية أو أرض صـــحراوية مفتوحة هنا يمكن هيكلة هذا المســرح هندســيا إلى مناطق أو مربعات صـــــغيرة 4 فيبدأ فريق المعاينة بفحص المربع المركزي وينتقلون بعدها إلى المربعات المجاورة واحدا تلو الآخر بالترتيب، ولا يوجد مانع من إتباع أي من الطرق ســـابقة الذكر في إطار المنطقة الواحدة شرط أنها تتلاءم مع طبيعة المسرح وحجمه [1]

ثانيا: طرق توثيق مسرح الجريمة

1/ التوثيق الكتابي: يعد توثيق مسرح الجريمة عن طريق الكتابة من أهم الطرق و أبرزها، فيبدأ المحقق الجنائي عمله بتحديد تاريخ ووقت الوصـــول لمســرح الجريمة ثم وصــف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الاثار المادية في مسـرح الجريمة، وكذا نوعية الضــوء طبيعي أم اصطناعي ومدى وضوح الرؤية، أما إذا كانت جريمة قتل فيتوجب عليه تدوين وصف تفصيلي يبين مختلف معلومات الضحية من آثار وجروح بالإضافة لموضعها وحالة الملابس وكذا الأداة المستخدمة في ارتكاب الجريمة إن وجدت في المسرح، كما يتوجب في وصـف مسرح الجريمة بالكتابة يجب أن يعكس ما تمت رؤيته بالعين المجردة وتدوينه بأســلوب واضـــح وبســيط أي استخدام مصطلحات واضحة وعدم استخدام المصطلحات التقنية والمعقدة في الوصف[2]

2/ التصـوير الفوتوغرافي: تظهر أهمية التصـوير في تسـجيل محل الحادث بالحالة التي تركها عليها الجاني وبالتالي فهو يعطي القاضي صورة حقيقية للجريمة وقت اكتشافها أو اثناء وقوعها والخطوات التي ارتكبها الأفراد المشتركون في ذلك.[3]

---

[1] – احمد طه متولي طه، المرجع السابق، **الصفحة 34**

[2] – احمد أبو الروس، **منهج البحث الجنائي**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، **2009**، **الصفحة 140**

[3] – عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني، مرجع سابق، **الصفحة 62**

كما تتجلى أهميته أيضـا في كونه تسـجيلا حيا مصـورا في ملف الحادث يمكن الرجوع إليه في كل وقت، كما انه يوضح بعض الآثار التي لا تتضح من خلال المعاينات العادية فضلا في كون الصـــورة تنقل هيئة المحكمة إلى محل الحادث وتســـاعد في تكوين قناعتها بظروف الواقعة وملابســاتها[1]، ومن الصــعب حصــر القضــايا التي يتعين فيها الاســتعانة بالتصــوير الفوتوغرافي إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أنه ضروري دائما في حالتين:

متى كانت الصور أو الكاميرا ستعطينا نتائج أفضل مما يمكن الحصول عليه بالعين المجردة، وفي كل الظروف التي تتطلب الرجوع لتلك الصور مستقبلا.

ويمكن القول أن التحقيق الجنائي الفني يعتمد على تصـوير مسـرح الجريمة بصـفة كبيرة وذلك لأن الوصـف الكتابي مهما كان دقيقا لا يؤدي ما تؤديه الصـورة الفوتوغرافية، وكلنا ندرك الجهد الذي يبذله المحقق في محاولة وصـفه وشـرحه للمعاينة مما يسـتدعيه أن يدون صـفحات طويلة بحيث يتلقى صـعوبة في ذلك بينما يمكنه أن يختصـر كل ذلك بصـورة فوتوغرافية وتكون أصدق من بيان في تحديد الحقائق[2]

يتم إجراء التصـوير الفوتوغرافي بعد وصـول فرقة التصـوير الجنائي لمسرح الجريمة والتي تقوم بتصـوير كل أركان و مواقع مسـرح الجريمة إضـافة لجميع آثاره المادية مع ضـرورة عدم القيام بأي تغيير أو تحريك لها وذلك لنقل مسرح الجريمة كما تركه الجاني، ثم بعدها يتم وضـع أعمدة مرقمة بجانب كل أثر وهو الأمر الذي يساهم في تثبيت الأدلة المادية لمسرح الجريمة في مواضـعها الأصـلية، أما عند الوصـول لمرحلة رفع الآثار الجنائية فإن التصـوير مهم في هذه اللحظة لتبيان دقة العمل ولتأكيد أن الأثر بقي في مكانه ولم يتم تحريكه لأن هذا الأمر يمكن أن يسـقط من قيمته كدليل لدى جهاز العدالة ، مع ضـرورة وضـع شـريط قياس مدرج بجانب الأدلة المادية التي يتم تصويرها خاصة تلك الأدلة الصغيرة نسبيا

[1] – فادي عبد الرحيم الحبشي، **المعاينة الفنية لمسرح الجريمة والتفتيش**، مرجع سابق، **الصفحة 61**

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 85،86**

3) الرســم التخطيطي: هو عبارة صــورة رمزية ورســم خطي بســيط يشــير إلى المظهر الأول لمســـــرح الجريمة، حيث لا يقل أهمية عن التصـــــوير الفوتوغرافي ذلك أنه يعزز هذا الأخير بمقاييس واضـــحة لمختلف عناصـــر مســـرح الجريمة مع تبيان موقعها وكل البيانات المختلفة الخاصـة بها، حيث يتم تمثيل كل عنصـر برسـم بسـيط متعارف عليه دوليا بهدف إثبات وجوده وليس إظهار تفاصيله لأن هذا الأمر من مهام التصوير الفوتوغرافي، كما أن الرسم التخطيطي يعد إضـــافة جيدة للتقرير والوصـــف الكتابي لأنه يدعمه ببيانات متعلقة بالمســـافات والأحجام والاتجاهات، هذا دون ذكر أنه أداة فعالة في جمع مسرح الجريمة في مساحة صغيرة [1]

تتم طريقة العمل بتحرير خبير الرسـم الهندسـي الجنائي للمخطط الابتدائي عند وصـوله لمسـرح الجريمة، وبعد قيامه بأخذ القياسـات والبيانات اللازمة يحرر الرسـم النهائي والذي يجب أن يحتوي على مقياس رسـم ثابت لجميع عناصـر الرسـم التخطيطي التي يجب أن تكون مرفقة ببيانات أبعادها وقياساتها، بالإضـافة لضـرورة احتواء الرسـم على كل المعلومات المتعلقة بموقع الحادث وتحديد الاتجاهات الأسـاسـية إضـافة إلى بيانات أخرى إضـافية كحالة الطقس ونوعية الأرض، مع ضـرورة تحديد تاريخ ووقت إعداد الرسـم، ويستحسن في الرسـم التخطيطي استخدام المصطلحات الدولية سواء كانت رموزا جغرافية أو علمية أو غيرها[2]

الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية

بعد مرحلة البحث عن الآثار ومعاينتها، تأتي مرحلة رفع الآثار وتحريزها اســتعدادا لنقلها للفريق المخبري بهدف فحصــها، حيث يعرف أسـلوب الرفع تنوعا كبيرا وذلك تماشـيا مع تنوع الآثار الجنائية التي يمكن مصادفتها بمسرح الجريمة، وهو الأمر الذي سيتم تبيانه فيما يلي:

[1] – أحمد أبو الروس، مرجع سابق، **الصفحة 131**

[2] – محمد علي احمد الكواري، **مسرح الجريمة ودوره في كشف غموض الجريمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، **2008، الصفحة 25**

أولا: أنواع الآثار محل الرفع

تنقسم الآثار المادية من حيث ظهورها بمسرح الجريمة الى آثار ظاهرة وأخرى خفية:

1/ الآثار الظاهرة: هي تلك الآثار التي يمكن للباحث الجنائي أن يراها بالعين المجردة دون الاستعانة بأي وسيلة من وسائل الاظهار كالعدسات والميكروبات أو الاشعة المختلفة أو المواد الكيميائية، ولا عبرة بحجم الآثار كبرت أم صغرت، وهذه الآثار توجد في صور مختلفة قد تكون صلبة كطلقة نارية أو مسدس أو قطعة زجاج وقد تكون سائلة كالمشروبات أو سوائل جسدية مختلفة وقد تكون لينة كبقع دموية أو منوية[1] ، فعلى سبيل المثال آثار السائل المنوي التي يستعمل فيها حزم ضوئية أحادية اللون أو الأشعة فوق البنفسجية [2] وتتخذ تقريبا نفس الإجراءات مع الأشياء الأخرى المشابهة كالآلات المختلفة، أما في حالة الآثار صغيرة الحجم نسبيا، فإنه من الأفضل أن يتم رفعها بواسطة ملقاط دون تعريض الأثر لأي ضغط يمكن أن يتسبب في آثار جديدة.

مثال على ذلك الشعر حيث يتم رفع الشعرة بواسطة ملقاط غير مسنن أو بواسطة شريط لاصق ثم توضع مفرودة بداخل ورقة تطوى عدة مرات ليتم وضعها بعد ذلك في ظرف لحفظها ، كما تعد كذلك آثار بقع الدم من أهم الآثار التي يتم الحصول عليها من مسرح الجريمة، فإذا وجدت تلك البقع جافة فإن رفعها يتم بواسطة طريقة الكشط بوسيلة جراحية معقمة أو بواسطة كمادة تكون مساحتها تتناسب مع حجم البقعة وهذا تفاديا لانتشار البقعة وتكون الكمادة مبللة بماء معقم، أما إذا كانت البقعة الدموية سائلة وصغيرة الحجم فهنا يتم تجفيفها بواسطة مجفف خاص ثم يتم رفعها بواسطة الطريقة سالفة الذكر، أما إذا كانت البقعة سائلة وكبيرة فهنا يتم

[1] – السيد المهدي، **مسرح الجريمة ودلالته في تحديد شخصية الجاني**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، **1993**، **الصفحة 163**

[2] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة 163،162**

رفعها بواسطة حقنة معقمة مع وضع الدم المرفوع في قنينة بها مادة مقاومة للتجلط [1]

2) الآثار الخفية: وهي الآثار التي لا ترى بالعين المجردة بل تقضـــي الاســـتعانة بمختلف الوسـائل الفنية الطبيعية أو الكيميائية لإظهارها، حيث يتم كشـف هذه الآثار من خلال محاولة معرفة نوع وطبيعة الجريمة فهي العامل الأســاســي في تحديد هذه الآثار وحتى مكان تواجدها، ففي حالة جرائم القتل التي يقوم الجاني فيها بغسـل الأرضـية من دم المجني عليه، أو اذا كانت الحادثة عملية سـطو ترك السـارق من ورائه بصـماته على الأبواب والخزائن، فهنا هذه الحوادث تسـتلزم الاسـتعانة ببعض الأجهزة اللازمة كالميكروسـكوب والعدسـات المقربة وتقنيات الأشـعة بمختلف لها خاصية التوهج عند تسليط هذا النوع من الأشعة عليها، وإذا وجدت هذه البقع على ملابس مثلا فإنه يتم تجفيفها أولا ثم حفظها في أكياس من ورق أو أغلفة كبيرة الحجم، أما اذا وجدت على سطح جسم ثابت فإنه يتم اعتماد الطريقة الخاصة برفع بقع الدم الجافة [2].

وتعد آثار اللعاب من البقع الخفية التي لا ترى بالعين المجردة، حيث يمكن إيجاد هذه البقع مثلا على فوهة القارورات والكؤوس، ويفضـــل إرســـالها إلى المخبر العلمي مباشـــرة مع ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لحفظها من التلف.

ثانيا: تحريز الآثار

بعد مرحلة رفع الآثار التي تم إيجادها في مســـرح الجريمة، تأتي بعدها مرحلة تحريزها والتي تعني حفظها ووضـعها في أحراز تناسـب حالة الأثر وطبيعته، وبذلك فإن التحريز يختلف باختلاف الأثر نفسه، حيث سيتم تبيان ذلك فيما يلي:

- يتم حفظ الآثار الصغيرة كالشعر والألياف في ورقة مطوية ثم توضع هذه الأخيرة في

[1] – عثماني عبد الكريم، بن لطرش طارق ولمحان فيصل، **منهجية اخذ عينات مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية**، اشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي، الواقع والآفاق، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر يومي 25، 26 ماي **2005، الصفحة 73 الى 78.**

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 74.**

ظرف ورقي وهو الأمر الذي يؤدي لســهولة التعرف على الأثر الموجود بالورقة بدلا من البحث في كامل الظرف عن أثر صغير تصعب رؤيته.

- العينات الجسمانية القابلة للإنتان (دم، سوائل وإفرازات جسدية) أو أجسام محتوية على بقع جســدية (ســكين أو قطعة قماش بها دماء) يجب حفظها داخل وعاء ســميك مقاوم للماء والكسر والثقب، ومن ثم وضع قصاصة ملصقة به تحمل عبارة "خطر إنتاني" [1]
- الأسلحة النارية يتم تحريزها في أكياس قماشية بالنسبة للأسلحة ذات الماسورة الطويلة، أما الأسلحة صغيرة الحجم فيتم حفظها داخل ظرف ورقي
- البقع الدموية التي تتواجد على مواد قابلة للنقل يتم تجفيفها في الهواء بعدها يتم تحريزها وتنقل إلى المختبر مع ضرورة المحافظة على المنطقة المحتوية على البقعة من التلف
- في حالة ما إذا كانت البقع الدموية متواجدة على ســـطح لا يمكن نقله كحائط أو بلاط مثلا، فهنا يجب أن تصــور البقعة في الحالة التي وجدت عليها، ثم يتم رفعها وقد يجري نزع المنطقة العلوية من الســـطح المحتوي على البقعة، أما إذا كان الســـطح صـــلبا كالأحواض والرخام فهنا يتم مســـح البقعة بقطعة نظيفة من القطن المبلل بالماء المعقم وتحفظ بعد جفافها في أنبوبة، أما إذا كانت الدماء ســـقطت على أرض ترابية فعادة يتم أخذ عينة من تلك التربة بعمق 5 سم
- توضـــع قوالب الجبس التي تم اســـتعمالها في رفع آثار الأقدام وعجلات الســـيارات في صناديق ملائمة وترسل للمختبر

تحرز الآثار سابقة الذكر منفصلة عن بعضها البعض وفي أمكنة ملائمة تضمن سلامتها من أي تلف أو ضـرر، وذلك لأن الأثر السـائب والمتضـرر قد يكون سـببا في تضـرر و تلوث الآثار الأخرى في حالة الجمع بينها، كما أنه يجب وضـع البيانات الأساسية للأثر عند وضـعه في الحرز كمكان الحصـــول عليه و نوعه ووقت وتاريخ رفعه مع تحديد وقت تحريزه بالإضـــافة لضرورة تضمن المعلومات لنوع الجريمة و مكان حدوثها واسم الخبير المكلف بالتحريز وتوقيعه

[1] – عثماني عبد الكريم، المرجع السابق، **الصفحة 76.**

ورقم القضية وتحديد جهة الإرسال وأخيرا الرقم التسلسلي للحرز، ثم يتم بعد ذلك كتابة استمارة التحليل والتي توجه للمخبر العلمي متضـــمنة بيانات كافية بقدر الإمكان لكل وقائع و حيثيات القضـــية لتســـهيل عمل الفريق المخبري مع تحديد النقاط التي يتوجب الإجابة عنها [1]، ويجدر الإشارة إلى أن كل هذا يكون بتسخيرة من وكيل الجمهورية المختص.

المبحث الثاني: الآثار الجنائية لمسرح الجريمة وطرق فحصها

لقد اتجهت البحوث الجنائية الحديثة إلى البحث عن وسـائل لإثبات الجريمة والكشـف عن مرتكبيها، فاهتمت هذه البحوث بدراسة الآثار الجنائية التي يتركها الجناة بمسرح الجريمة [2].

حيث تكتســي هذه الآثار أهمية بالغة من حيث كونها تســاعد رجال القضــاء على إثبات وقوع الجريمة أو نفيها، حيث توجد هذه الآثار بمكان حدوث الفعل الاجرامي، وهو الذي يعد بمثابة الشــاهد الصــامت الذي يعبر عن وقوع الحادثة الاجرامية تعبيرا صــادقا، كما قد يختلف مكان إيجاد هذه الآثار فقد نجدها بجســـم وملابس الجاني أو المجني عليه، كما قد توجد على الأدوات المستخدمة أو أي مكان آخر [3].

وهذه الآثار ليســت محددة على ســبيل الحصــر فهي كثيرة ومتنوعة حســب نوع الجريمة وظروف ارتكابها، فمنها ما هو بيولوجي مصدره جسم الانسان كالبصمات والشعر والدم وغيرها، ومنها ما هو مادي كالأدوات والأســلحة والوثائق وغيرها، لذلك ولتفصــيل أكثر تم تقســيم هذا المبحث لمطلبين، أول مطلب خصــص لآثار مســرح الجريمة البيولوجية، بينما المطلب الثاني فكان بخصوص الآثار المادية

[1] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة 167-168**

[2] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 64**

[3] -pierre fernand ceccaldi**, les enquètes des sherlook holmes** , revue de science et vie, France, Nemuro :140, septembre **1982, page:07**

المطلب الأول: الآثار البيولوجية

الآثار البيولوجية هي كل ما يتخلف بمسرح الجريمة ويكون مصدره الإنسان، كالبصمات التي تركها الجاني إثر لمسه لبعض الأدوات، أو شعره الذي تساقط منه بسبب عراكه ومقاومة الضـــحية له، كما قد تكون بقعا حيوية كدم أو بقعا منوية أو غيرها، أي أن الآثار البيولوجية تختلف وتتنوع طبقا للجريمة وظروف ارتكابها، لكن الأمر الأكيد هو أهميتها البالغة في مساعدة خبراء الشـــرطة العلمية في الســـير الحســـن للتحقيق الجنائي وذلك لما لها من دلالات كبيرة كدلالتها المباشرة على الجاني نفسه.

الفرع الأول: البصمات

يمكن القول أن البصـمات من أبرز الأدلة الجنائية التي يمكن أن تتواجد بمسـرح الجريمة كونها ذات حجية أمام القاضـي، وتتنوع هذه البصـمات لدى الإنسـان لتشـمل بصـمات الأصـابع والقدم والشعر وهي العناصر التي سنتعرف عليها في فرعنا هذا

أولا: بصمات الأصابع

يشاهد في أصابع يد الانسان قنوات وخطوط رفيعة جدا تشكل إنحناءات وتقوسات ودوائر تظل مع الإنسان لمدى الحياة دون تغير وتسمى هذه الرسومات بالبصمات حيث تعرف البصمة لغويا بالعلامة أو الدمغة ومثاله بصـمة الإصـبع وبصـمة الختم، فبصـمة الإصـبع هي عبارة عن خطوط بارزة تسـمى بالخطوط الحلمية تحاذيها خطوط أخرى منخفضـة وغائرة بحث تكون على شكل نتوءات بارزة تفصل بينها أخاديد متعرجة، فينشأ عن تشابك هذه الأخاديد أشكال هندسية خاصة ومميزة لكل شخص لا تتغير مدى الحياة، وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط الحلمية البارزة هي التي يعلق بها الحبر بينما تظل التجاويف الغائرة خالية من الحبر لذلك عند أخذ بصـــمة الإصـــبع على الورق يلتصـــق الحبر العالق بالخطوط الحلمية ويبقى موضـــع التجاويف الغائرة

فارغا لا أثر للحبر فيه [1]، وعليه فالبصـمة تعتبر من الآثار المادية التي تتواجد بمسـرح الجريمة وتفيد في تحقيق الشـخصـية وهي دلالة قاطعة على وجود صـاحبها بالمكان الذي وجدت فيه، ولقد أكدت الدراسـات العلمية أن للبصـمة ميزتان أسـاسـيتان وهما: الثبات وعدم التغير لمدى الحياة حيث تظل على شكلها حتى بعد الوفاة لغاية اضمحلال الجسد، أما الميزة الثانية فهي أنه لكل شـخص بصـمة تميزه عن غيره أي أنه من المسـتحيل وجود بصـمتين متماثلتين برغم وجود الملايين من البشر، بل إنه تبين أن البصمة لا تتأثر بعوامل الوراثة حتى في حالة التوائم التي تنتمي لبويضـة واحدة[2]، وحسب العلماء المهتمين بالبحث في مجال البصـمات فإن هذه الأخيرة تنقسـم إلى 4 أنواع رئيسـية وهي الأقواس والمنحدرات والمسـتديرات والمركبات، فالمقوسـات هي بصمات تحتوي على أشكال ليس لها زوايا وهي نوعين: المقوس العادي والمقوس الخيمي [3].

أما المنحدرات فهي من أكثر البصـمات انتشـارا في العالم وهي بصـمات تمتد خطوطها الحلمية من أحد الجهتين فترتفع عند الوسـط وتميل ثم تنزل لتكمل امتدادها إلى الجهة الأخرى دون أن تعود ثانية إلى الدوران[4]، أما المسـتديرات فيكون فيها قلب البصـمة ونواتها على شـكل دائري بين زاويتين متقابلتين أحد الزاويتين من اليمين والأخرى من اليسار مع إمكانية وجود أكثر من زاويتين في هذا النوع، أما بخصوص المركبات فهي بصمات تحتوي على أكثر من نوع من أنواع البصمات، فقد تجد بصمة محتوية على مستدير مركب ذو ثلاث زوايا مع وجود منحدرين. باعتبار البصـمة أثرا ماديا فإنها قد تتواجد في مختلف الأمكنة داخل مسرح الجريمة فيجب على خبير البصـمات أن يكون ملما بكل التقنيات والمعلومات الخاصـة بالبصـمات لأنها قد تختلف فمنها البصـمات الظاهرة وهناك أيضـا الخفية، فالبصـمة الظاهرة لا تحتاج إلى عملية الإظهار

---

[1] – ضياء الدين حسن فرحات، **البصمات اهميتها، اشكالها، اظهارها، رفعها، المضاهاة الفنية**، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، **الصفحة 05**

[2] – رضا عبد الحكيم رضوان، **تحقيق الشخصية وفق تقنيات علم البصمات**، مجلة الشرطة، الامارات، العدد382، اكتوبر **2002**، **الصفحة 32**

[3] – ضياء الدين حسن فرحات، مرجع سابق، **الصفحة 53**

[4] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 186**

لأن تركيبتها ترى بالعين المجردة، أما البصـمات الخفية فهي لا تشـمل البصـمات التي لا تراها العين المجردة فحسـب بل تشـمل حتى البصـمات التي يمكن رؤيتها ولا يمكن فحصـها إلا بعد إظهارها [1]، حيث يتم ذلك عن طريق اسـتعمال مسـاحيق معينة ككلوريد الصـوديوم والمنغنيز ومسـحوق الأنثراسـين في حالة وجود البصـمة على سـطح ملون، وقد يتم الإظهار بواسـطة التفاعلات الكيميائية مثل التفاعلات التي تحدثها محاليل مثل محلول نترات الفضـــة أو بخار اليود، وبعد نجاح عملية الإظهار تأتي مرحلة الرفع ويكون ذلك عن طريق شـــريط شـــفاف يتم تثبيته بجانب البصـــمة ثم يمدد فوقها بعناية شـــديدة ليتم بعدها نزع الشـــريط بحيث تكون ذرات المسحوق قد التصقت بسطح الشريط اللاصق ليتم بعد ذلك تثبيت الشريط على بطاقة [2]

بعد رفع البصـــمات يتم تخزينها في الكمبيوتر لتتم معالجتها بواســـطة البرامج والأنظمة المتخصـصـة مثل نظام AFIS حيث تتمثل مهمة هذه الأنظمة في تخزين البصـمات وفحصـها ووضـــع التقســـيمات الفنية لها والعلامات المميزة لها، كما تقوم بمضـــاهاتها بالربط بينها وبين المعلومات والبيانات المخزنة في قاعدة بياناتها تحت إشراف خبير، حيث تجدر الإشارة إلى أنه يجب توافر 12 علامة مميزة لهذه الخطوط على الأقل لإثبات التطابق والجزم بأن البصـــمات تعود لشـخص واحد[3] حيث تتم هذه العملية على نحو سـريع كما أنها تضـمن إعطاء نتائج دقيقة بشـأن البصـمات موضـوع المقارنة مما يوفر الجهد والوقت ويضـمن سـرعة البت في مصـير المشتبه فيه [4]

ثانيا: بصمة القدم

بصمة القدم هي العلامة التي يتركها الإنسان في مكان ما نتيجة انطباع أثر قدمه على

[1]– قدري عبد الفتاح الشهاوي، **البصمات الخفية في مسرح الجريمة**، مجلة الشرطة، العدد 326، الامارات، فبراير **1998**، **الصفحة 35**

[2] – ضياء الدين حسن فرحات، مرجع سابق، **الصفحة 54–55**

[3] – إلهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 75**

[4] – المرجع نفسه، **الصفحة 76**

أرضية هذا المكان [1]، حيث أن الأقدام البشرية لها خطوط حلمية بارزة تماما كتلك الموجودة في بصـمات الأصـابع، ويمكن إدراك تلك الآثار عندما تتلوث القدم العارية أو الحذاء ببعض المواد أو الدهون أو الأتربة أو عند دوس القدم على مادة قابلة للتشـكل كالطين [2]، ويمكن أن يتضـح من أثر القدم ما إذا كان الشـخص ينتعل حذاء أو ما إذا كان حافي القدمين، ففي الحالة الأولى يمكن أن يسـاهم الأثر في معرفة شـكل ونوع الحذاء وحتى مهنة صـاحبه، وذلك لكون بعض الأحذية تحمل في أسفلها رموزا مميزة تكون عبارة عن شكل تعريفي لها، كما هو الحال

في الأحذية الخاصـة بالجنود التي يوضـع بها عدة مسـامير بغرض الوقاية، أما في حالة القدم الحافية فإن الأثر المتروك هو أثر الحلميات البارزة التي تشـكل بصـمة القدم[3]، يتم الرفع عن طريق تقنيات مختلفة، بدءًا من تصوير الأثر فوتوغرافيا مع وضـع مسطرة بجانب الأثر بوضـع طولي ثم أخذ صـورة عامة وأخرى مقربة، وذلك لأن الصـورة قد تكون سـببا في إظهار تفاصـيل مهمة لا ترى بالعين المجردة وقد لا تظهر أيضـا في القالب المسـتعمل في رفع الأثر[4]، ينتهج خبراء مسرح الجريمة المراحل التالية من أجل رفع آثار الأقدام:

- فحص أثر القدم من أي شـوائب يمكن أن تؤثر في الشـكل النهائي للقالب، بالإضـافة لتجفيفه بعناية إذا كان محتويا على مياه أو دماء
- يتم إحاطة أثر القدم بصفيح مخصص أو بأربع قطع من الخشب أو المعدن بحيث تكون على بعد سنتيمترين من جوانب الأثر لترك المجال للمحلول الجبسي الذي سيتم تفريغه
- يتم إعداد محلول الجبس بدءا بوضـع الجبس في وعاء صـغير محتو على ماء ثم تحريك الخليط لمدة دقيقتين على الأقل ليتم بعدها تشكيل محلول مناسب خال من الكتل ثم بعد ذلك يتم وضـع المحلول بحذر داخل القالب الذي تم تهيئته مسـبقا حول أثر القدم، حيث

---

[1] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي التطبيقي**، مرجع سابق، **الصفحة 284**

[2] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 71**

[3] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي التطبيقي**، مرجع سابق، **الصفحة 284**

[4] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة 189**

يستحسن وضع المحلول باستعمال ملعقة لضمان عدم إتلاف الأثر [1] ويستحسن أيضا أن يتم تقوية القالب بشرائح من الخشب ثم استئناف السكب ثانية [2]

- وبعد تغطية الأثر بالشـــكل المطلوب يجب الانتظار حتى يجف المحلول ويأخذ شـــكل الأثر بالكامل، كما أنه لا يمكن أن ينظف أو يحك القالب من الأتربة والشـــوائب إلا بعد مرور 24 ساعة، ليقوم خبير الشرطة العلمية بعد ذلك بكتابة جميع البيانات الخاصة
- بالأثر على ملف القضية، كاسم الخبير القائم بمهمة الرفع والمكان الذي رفع منه الأثر واسم المشتبه به [3]

بعد نجاح عملية الرفع، تتم مقارنة القالب المتحصل عليه مع آثار أحذية أو أقدام المشتبه فيهم مع مراعاة النقاط التالية:

- نوع القدم (مقوسة، عادية، مبسوطة)
- مقاس الرجل والعلامات المميزة لها وتشـكيلات الخطوط الحلمية في القدم العارية، حيث يجب توفر 12 علامة مميزة من الخطوط الحلمية على الأقل لتقرير التطابق.
- مقارنة الآثار الخاصـــة بالقالب مع العلامات المميزة المتواجدة بالحذاء كنوعه وشـــكله والرسومات الخاصة به وآثار التمزق والتآكلات أو عمليات الإصلاح والخياطة [4]

ويمكن القول في الأخير أن آثار الأقدام بنوعيها حافية كانت أو منتعلة تعتبر دليلا فعليا في مجال التحقيق والبحث الجنائي الفني، وذلك لدورها في مساعدة جهات التحقيق في الوصـــول للجناة عن طريق عديد المؤشـرات التي يمكن اسـتقاؤها من آثار الأقدام تلك مثل

[1] – قدري عبد الفتاح الشهاوي، مرجع سابق، **الصفحة 75-76**

[2] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 73**

[3] – كاظم المقدادي، **الطب العدلي والتحري الجنائي**، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008، **الصفحة 32**

[4] – طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، **الصفحة 496**

تحديد جنس الشخص واتجاه هروبه والوضعية التي كان عليها بمسرح الجريمة واقفا أم ماشيا أم راكضا [1].

ثالثا: بصمة الشعر

إن الشـعر يعتبر من أكثر الآثار المتواجدة بمسـرح الجريمة خاصـة عندما يتعلق الأمر بالجرائم المصـحوبة بالعنف، حيث يتساقط عادة نتيجة للمقاومة الحاصلة بين الجاني والضحية أين يمكن أن يعلق بملابس كل منهما أو تحت أظافر الجاني أو في أركان المنزل أو حتى بالأدوات المستعملة في الجريمة، كما يمكن إيجاده أيضا عند الأعضاء التناسلية أو بالملابس الداخلية عند تعلق الأمر بالجرائم الجنسية [2]، ويمكن القول أن الشعر يعتبر من الأدلة القوية في مجال البحث الجنائي خاصة أنه غير قابل للتلف بسهولة، كما أن تحلله يستغرق وقتا طويلا قد يصل إلى مرحلة تحلل العظام نفسها [3].

بعد وصـول عينات الشـعر المرفوعة من مسـرح الجريمة إلى مخبر الشـرطة العلمية وإلى قسـم البيولوجيا خصـيصـا، تبدأ بذلك عملية الفحص الأولي المتعلق بمظهر الشـعرة الخارجي حيث تكون الملاحظة بالعين المجردة، وتكون متعلقة بالمواصـــفات الخارجية كاللون والطول والسـمك والطبيعة (ناعم، متموج، مجعد) [4]، وقبل وصـول الشـعرة لمرحلة الفحص المجهري، يجب أن تمر أولا ببعض المعالجات التي تهدف لتنظيف الشـــعرة من العوالق والشـــوائب التي تكون مرتبطة بالشـــعر وذلك عبر اســـتخدام مذيب ثنائي كلور الميثان Chloromethane الذي يتميز بعدم تأثيره على محتويات الشعرة الداخلية.

بعد تنظيف الشـعرة تأتي مرحلة الفحص المجهري بواسـطة الميكروسـكوب، حيث يمكن للخبير الفني استنطاق الشعرة بهدف معرفة مصدرها وجنس وعمر صاحبها وكذا تحديد العضو

[1] – بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **الصفحة 114-115**

[2] – **أساليب الجريمة ومؤسسات التحقيق الجنائية العالمية**، مرجع سابق، **الصفحة 218-219**

[3] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 217**

[4] – المرجع نفسه.

والمكـان التي ســـقطـت منهـا، ويتم التمييز بين شـــعر الـذكر والأنثى من خلال فحص الكروموزومات الجنســية الموجودة في خلايا الشــعر بالإضـــافة للتحقق من الأصـــباغ وطول الشـعرة، أما بالنسـبة للتمييز بين شـعر الطفل والشـخص البالغ، فشـعر الطفل يذوب مباشـرة في محلول البوتاس الكاوي Potassium hydroxide بينما شـعر الشـخص البالغ يقاوم المحلول فترة من الزمن [1].

وفي الأخير وبالرغم من كون الشــعر عنصــرا يقدم أدلة حيوية تســاهم بشــكل كبير في التحقيق إلا أنه لا يملك الدلالة القطعية في الإثبات كتلك التي نجدها في بصمات الأصابع.

الفرع الثاني: السوائل الجسدية

يفرز جســم الإنســان مواد مختلفة نجدها على شــكل بقع ظاهرة أو خفية قد تتواجد على أرضــية مســرح الجريمة أو على جســم أو ملابس الجاني أو المجني عليه أو على الوســيلة المســـتخدمة في ارتكاب الفعل الإجرامي، وهذه البقع عديدة ومتنوعة كبقع الدم والبقع المنوية وبعض إفرازات جســم الإنســان كاللعاب والبول والبراز...إلخ، حيث تلعب هذه الآثار دورا كبيرا ومهما ما يتطلب اســـتدعاء خبير لإظهارها ورفعها ونقلها للمختبرات الجنائية بهدف تحديد شخصية صاحبها وتقديمه للعدالة، كما تجدر الإشارة إلى أن طريق التعامل مع كل أثر تختلف باختلاف الأثر في حد ذاته وهو الأمر الذي سيتم تبيانه في هذا الفرع [2].

أولا: البقع الحيوية

تعتبر دراسة بقع الجسم الحيوية وسيلة أساسية في الكشف والتحري عن الجريمة، نظرا لما توفره من عناصـر مهمة ومميزة تكون عاملا مسـاعدا في تحديد هوية الأشـخاص أو الوصـول لبعض صفاتهم كالجنس والعمر وغيرها من المعلومات الوراثية[3].

---

[1] – **أساليب الجريمة ومؤسسات التحقيق الجنائية العالمية**، مرجع سابق، **الصفحة 298** وما بعدها

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 158**

[3] – يحيى بن لعلى، **الخبرة في الطب الشرعي**، مرجع سابق، **الصفحة 146**

1/ البقع الدموية: الدم عبارة عن نسيج سائل يوجد بداخل القلب والأوعية الدموية حيث يتميز عن بقية الأنســـجة الجســـمية الأخرى بأن خلاياه غير ثابتة بل تتحرك داخل الجســـم بأكمله بواســـطة تلك الأوعية الدموية، ويتكون الدم من جزئين، بلازما الدم التي تشـــكل 55% وخلايا الدم 45% [1].

وجود الدم في مســـرح الجريمة له أهمية بالغة في ســـير عملية التحقيق الجنائي ذلك لأن الدم له عدة مدلولات طبقا للحالة التي وجد عليها، فعندما تكون البقعة رطبة فإن ذلك دلالة على حدوث الفعل والجريمة في وقت قريب، أما جفاف البقعة فيشـــير إلى مضـــي وقت طويل على الحادثة ذلك أن الدم يبدأ في الجفاف بعد مرور ســـاعة من الزمن، أما بخصـــوص لون دم فإن اللحظات الأولى التي يخرج فيها الدم من الجســـم فإن لونه يكون أحمر فاتحا ثم يتحول تدريجيا إلى الأحمر الغامق أو البني المحمر أو المخضـــر حسـب حالة الجو والوقت الذي مضـــى وكذا طبيعة المكان [2].

كما أن شكل البقعة له دلالات عديدة فيما يخص الجريمة وحيثياتها، فالبقعة الدائرية شبه المنتظمة تدل على أن البقعة قد ســـقطت من ارتفاع قصـــير، أما في حالة الســـقوط العمودي المرتفع قليلا للبقعة فإن الشكل هنا يصبح مسننا، وعند ارتفاع مكان السقوط عن النصف متر يتحول بذلك شكل البقعة إلى الشكل الشعاعي، بينما في حالة السقوط المائل والذي نجده عادة في حالة الركض فإن القطرة الدموية تأخذ أشـــكالا مختلفة كعلامة التعجب أو ثمرة الإجاص حيث يدل الرأس المدبب للقطرة في هذه الحالة إلى اتجاه ركض المجني عليه أو المتهم بعد الحادثة أو إلى مكان نقل الجثة بعد عملية القتل.

وبخصوص طرق الرفع فإن أول أمر يجب عمله عند إيجاد بقع دموية هو استدعاء الخبير لتصـــويرها فوتوغرافيا وذلك لإثبات حالتها التي وجدت عليها، بعد ذلك يتم إتباع طرق علمية

[1] – منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 37**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 159**

بخصـــوص مرحلة الرفع حيث تختلف الطريقة بحســب حالة البقعة جافة كانت أم ســائلة، وكذا بحسب طبيعة السطح الموجودة عليه متحركا كان أم ثابتا.

- ترفع بقع الدم السائلة بواسطة سحبها بواسطة حقنة تفرغ في أنبوب العينات ويغلق عليها بإحكام ويحفظ الأنبوب في ثلاجة ويرسل مباشرة إلى مختبر الشرطة العلمية[1]
- أما البقع الدموية الرطبة فترفع بواسطة قطعة من القطن أو الشاش المبلل بالماء المقطر، توضع على البقعة لكي ترسل للمختبر الجنائي بعد جفافها
- وفيما تعلق الأمر ببقع الدم الجافة فإن طريقة رفعها تختلف باختلاف حالة وموضع البقعة، فآثار الدم الموجودة على الأســطح الثابتة كالجدران والأرضــيات ترفع عن طريق الكشط بواسطة مشرط حاد ونظيف ثم توضع في ورقة ملساء نظيفة لتوضع بعد ذلك في أنبوب اختبار، أما بخصــوص البقع صــغيرة الحجم الموجودة في الأســطح الثابتة فترفع عن طريق مســـحها بقطعة من الشـــاش المبلل بالماء و الأحماض ثم تجفف[2]، أما إذا وجدت البقعة على أسطح متحركة بغض النظر عن حجم البقعة صـغيرة أو كبيرة كانت، فإنه يستحسن إرسال الأشياء المحتوية على البقع بكاملها إلى المختبر، فإذا كانت أشياء صـغيرة كقطع الخشـب والأدوات المختلفة فإنها توضـع في صـناديق أو أنابيب زجاجية، أما إذا كانت كبيرة الحجم نوعا ما فتلف بالورق أو القماش وترسل محرزة للمختبر

يبدأ خبراء الشــرطة العلمية بفحص عينات الدم المرفوعة من مســرح الجريمة بدءا بتحديد فصـيلة الدم التي تتبعها البقعة ومن ثم مقارنتها مع فصـيلة دم المشـتبه فيه أو الضـحية، إلا ان هذه الطريقة تعتبر وسيلة نفي وليست وسيلة إثبات أي أنه يمكن الجزم بأن الدماء ليست لأسامة فقط إن اختلفت فصيلة دمه مع فصيلة البقع الدموية المرفوعة، أما في حالة التشابه فإن ذلك لا يعني بأنها خاصة به، لأن هناك 4 أنواع رئيسية للفصائل الدموية يشترك فيها كل البشر

[1] – الهام صالح بن خليفة، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 160**

وهي: A. AB .O .B [1]

وفي الأخير يمكن القول أن أدلة بقع الدم تعتبر دليل نفي قاطع تأخذ به المحكمة، ولكنها ليســت ذات إفادة كبير بخصــوص تأكيد الواقعة على المشــتبه بهم على الأقل ليس من ناحية الفصائل الدموية وأنواعها.

2/ البقع المنوية: تعتبر آثار البقع المنوية أهم دليل على ارتكاب الجرائم الجنســية أو الشــروع فيها، والتي يكون فيها الضــحية ذكرا أو أنثى، كجرائم الاغتصــاب والزنا وهتك العرض وغيرها، والمني هو عبارة عن ســائل هلامي لزج القوام أبيض اللون مصــفر ذو رائحة قلوية مميزة يخرج من العضــو التناســلي الذكري في حالة تحرك الشــهوة عند الشــخص البالغ، يمكن إيجاد البقع المنوية في عديد الأماكن حيث قد تتواجد على جسم الجاني أو المجني عليه أو على ملابسهما الداخلية خاصة حول المناطق التناسلية، كما قد تتواجد أيضا على الفراش والسرير.

يبدأ الخبير عند اســتدعائه بخصــوص الجرائم الجنســية بالبحث عن البقع المنوية في أي مكان يحتمل وجودها فيه، حيث من الممكن الكشــف عنها بواســطة العين المجردة كون المني يظهر على شكل بلل إما على الملابس أو الأفرشــة، أما في حالة جفافه فإنه يأخذ لونا مصــفرا وفاتحا، كما يمكن الكشــف عنه عن طريق الشــم ذلك أن المني يمتاز برائحة مميزة تشــبه رائحة طلع النخل مادام ســائلا أو رطبا، فضــلا عن إمكانية الكشــف أيضــا بواسطة اللمس لأن المني عند جفافه يصبح خشنا و هو ما يسهل عمل الخبير الذي يمرر أصابعه فوق الملابس وموضع الفحص بحثا عن تلك المناطق ذات الملمس الخشــــن، أما اذا تعذر الكشــــف بأي طريقة من الطرق الســابقة فتســتخدم الأشــعة فوق البنفســجية على المناطق المشــتبه في احتوائها في البقع المنوية و التي ستتفاعل مع تلك الأشعة بحيث تظهر البقع بشكل مشع بلون أبيض أو أصفر مختلف عن بقية المنطقة المفحوصة [2].

[1] – احمد أبو الروس، مرجع سابق، **الصفحة 122**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 166**

وبعد الكشـــف عن البقع يتوجب على الخبير رفعها، فإن وجدت جافة على ســـطح ثابت فتكشـــط وتوضـــع داخل أنبوب زجاجي صـــغير، وإن كانت ســـائلة فتمســـح بقطعة من القماش النظيف ثم تجفف وترسل إلى المخبر الجنائي، أما إذا عثر عليها على سطح متحرك يمكن نقله كالملابس مثلا فهنا يتم نقل هذه الأخيرة مباشرة للمخبر بغرض الفحص، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة الادعاء بالاغتصـــاب يجب أن تؤخذ مســـحات من المناطق التناســـلية للأنثى المجني عليها خلال 48 ساعة الأولى من الواقعة ثم ترسل للفحص[1]

تفحص البقع ميكروســـكوبيا بحثا عن الحيوانات المنوية، التي يجب أن تكون كاملة أي محتوية على كل أقســـامها من الرأس إلى العنق وانتهاءً بالذيل، حيث أن وجود الحيوان المنوي هو شرط لكون البقعة بقعة منوية، وبعد التأكد من ذلك يتم إجراء الفحوصات الكاملة التي تهدف للوصـول لهوية الشـخص والتي من أبرزها فحوصـات الحمض النووي التي تهتم بدراسـة البصـمة الجينية المســتخلصــة من الســائل أو البقعة المنوية التي عثر عليها بمســرح الجريمة والتي تتم مقارنتها مع حمض النووي الشخص المشبوه، حيث تعتبر هذه التقنية دليل نفي وإثبات لا يمكن دحضها [2].

3/ البقع اللعابية: اللعاب هو ســـائل تفرزه الغدد اللعابية في الفم، حيث يمكن لخبير مســـرح الجريمة البحث عنه في آثار العض ســـواءً على جســـم الجاني أو المجني عليه أو على بقايا المأكولات الصلبة، خاصـة التفاح فضـلا عن أعقاب السجائر والأكواب الزجاجية وأغلفة الرسائل وطوابع البريد ذلك أن اللعاب عادة يسـتعمل في لصـق الأغلفة والطوابع البريدية، وبعد الكشـف عنها يقوم الخبير بمســح البقع بواســطة قطن مبلل بماء مقطر ثم يتم وضــعه في الهواء ليجف بعدها يوضع في أنبوب زجاجي ويرسل لمخبر الشرطة العلمية لفحص العينة عن طريق تمريرها على اختبار النشـا واليود، حيث يتم هذا الاختبار عن طريق وضـع البقعة اللعابية المرفوعة من مســرح الجريمة في أنبوب مخبري ثم يضــاف إليها ثلاث قطرات من النشــا وقطرة من اليود ثم

[1] – منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 51**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 168**

يغطى الأنبوب ويتم وضعه في حاضنة لمدة ساعة في درجة حرارة ثابتة، فإن ظهرت البقعة بعد ذلك بلون أحمر فهي بقعة لعابية، أي أن الهدف من الاختبار هو التأكد من طبيعة العينة وذلك بالكشف عن انزيم الأميلاز الذي يتواجد في بنية اللعاب بتركيز كبير، كما أن الهدف أيضا هو معرفة صاحب اللعاب ويكون ذلك بمضاهاة الفصائل الدموية للبقع مع فصائل المشتبه فيهم، فقلد وجد أن 85% من البشـر يفرزون المادة المسـؤولة عن تحديد فصـيلة الدم في سـوائلهم اللعابية، كما قد يتم التوصـل لصـاحب البقع اللعابية عن طريق فحص حامض النووي اللعاب .[1]

ثانيا: البقع غير الحيوية

البقع غير الحيوية هي تلك الإخراجات والافرازات الجسـمية التي تكون غير محتوية على مكونات حية مثل العرق والبول والبراز، التي عند فحصها تكون وسيلة مساعدة في التدليل على الجاني، حيث يمكن أن تدل على فصيلة دمه والأمراض التي يعاني منها والعديد من المعلومات الأخرى التي قد تفيد التحقيق [2].

1/العرق: يعتبر العرق أحد مظاهر الإخراجات التي يقوم بها الجسم بهدف التخلص من بعض المواد الزائدة وغير المرغوب فيها كالماء والأملاح، حيث يمكن أن يتواجد بمسـرح الجريمة على شـكل بصـمات على مسـتوى الأسـطح اللامعة [3] أو قد يتواجد على المناديل وربطات العنق وأغطية الرأس وإلى غير ذلك من الألبسة التي قد تترك بمسرح الجريمة [4]، كما أن كل انسان له رائحة تميزه عن غيره من البشـر وهو الأمر الذي أدى لاسـتخدام الكلاب البوليسـية في شـمها والتعرف على صاحبها، وتماشيا مع التطور التكنولوجي خاصة في مجال البحث الجنائي أصبح هناك اعتماد على جهاز الكروماتوغرافيا الذي يعمل على كشـف الرائحة المميزة للإنسـان

[1] – الهام صالح بن خليفة، المرجع السابق، **الصفحة 170**

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 171**

[3] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة 163**

[4] – قدري عبد الفتاح الشهاوي، مرجع سابق، **الصفحة 105**

وتحليلها، أي أنه أكثر كفاءة من الكلاب البوليســـية في هذا المجال، لكن رغم ذلك يبقى الأمر من وسائل الاستدلالات وتوجيه التحقيق وليس من قبيل الأدلة القطعية [1].

2/ البول: هو أحد فضـلات جسم الإنسـان السـائلة، تسـتخلصـه الكليتان من الدم ثم يتم طرحه خارجا عن طريق الإحليل، يحتوي على مادة البولينا وحامض البوليك، ويمتاز برائحته القوية، ويمكن أن يكون ذو دلالة على العديد من المعلومات بعد فحصه، فقد يدل على إصابة الشخص بأمراض مثل مرض البلهارسيا والسيلان والسكر والزلال، كما يمكن أن يساعد في تحديد نسبة الكحول في الجسم [2].

يتم رفع عينة البول بواسـطة قطارة أو عن طريق مسـحة شـاش، ثم تجفف وتوضـع في أنبوب اختبار معقم لترسل بعد ذلك لمخبر الشرطة العلمية لإجراء الفحوصات اللازمة على العينة [3]

الفرع الثالث: البصمة الوراثية DNA

تعتبر البصـمة الجينية أو الوراثية منشـأ لكل المميزات الخاصـة بالفرد، كتكوينه وصـفاته الجسمانية مثل لون الشـعر والبشـرة والعين، كما أنها سـبب في تحديد نوع فصـيلة دم الشـخص ونوع بروتينه وشكل بصمات الأصابع، كما تتحكم في جميع وظائف الخلايا الموجودة في جسم الإنسان [4]

كلمــة DNA هي مختصـــر لعبــارة الحمض النووي الريبي منزوع الأكســـجين (Deoxyribonucleic Acid) حيث يتكون نظام الحمض النووي من أربعة تركيبات يطلق عليها النيكليوتيدات Nucleotides التي تمثل بالحروف التالية: T – C – G – A حيث تترابط هذه الحروف بنظام ثابت لكل إنســـان كالبصـــمة و لا يتغير ترتيبها مدى الحياة، حيث يتميز كل

[1] – منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 176**

[2] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 271**

[3] – منصور عمر المعايطة، مرجع سابق، **الصفحة 176**

[4] – إلهام بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة106**

إنســـان بنمط معين من الترابطات والتســـلســـلات لهذه القواعد النيكليوتيدية، حيث ترتبط قاعدة الجوانين G بقاعدة السـيتوزين C بواسـطة ثلاث روابط هيدروجينية، بينما الأدينين A لا يرتبط إلا مع الثيامين T بواسطة رابطتين هيدروجينيتين [1].

يتم البحث عن البصـمة الوراثية عادة من خلال مختلف الآثار التي يتركها الجناة بمسـرح الجريمة، حيث يتوجب على الخبير جمع كل يمكن ايجاده من آثار مادية متخلفة عن الجاني الذي لابد وأن يترك من خلفه آثارا تدل عليه وعلى وجوده طبقا لنظرية التبادل، حيث تتنوع هذه الآثار فقد تكون آثار شعر أو لعاب او بقع دم أو سائل منوي أو قطع أظافر أو غيرها.

تتم مرحلة تحليل العينات والآثار المرفوعة من مسـرح الجريمة بمخبر البيولوجيا الشـرعية والبصـــمة الوراثية التابع لنيابة مديرية الشـــرطة العلمية والتقنية حيث تهدف هذه المرحلة لاسـتخلاص البصـمة الوراثية من مختلف الآثار بهدف التوصـل لهوية الجاني، كما قد شـاع استعمال التقنية في مجالات أخرى غير المجال الجنائي كمجال اثبات النسب والبنوة، وأيضا في مجال تحديد هوية الجثث المجهولة جراء الكوارث الطبيعية [2]

حيث قد تتم المضـاهاة للبصـمة الوراثية المسـتخلصـة من آثار مسـرح الجريمة مع تلك الخاصة بالمشتبه بهم، أما في حالة غياب أي مشتبه به، تتم المقارنة مع عينات مرجعية مخزنة ضـمن قاعدة بيانات خاصـة بالبصـمة الوراثية لدى الشـرطة العلمية، فبعد وصـول العينات إلى المختبر يتم تسـجيل بيانات القضـية وتكوين ملف خاص بها، بعدها يتم اسـتخلاص الحمض النووي من تلك العينات بواســطة تقنية PCR (Polymerase chain reaction) التي يمكنها أن تنســخ الحامض النووي إلى ملايين النســخ لإجراء المقارنة، فضــلا عن تقديمها لخصــائص البصمة الوراثية المدروسة بطريقة جد سريعة في عملية تستغرق 12 إلى 24 ساعة وهو الوقت الذي يكون فيه المشــتبه تحت النظر [3]، فإن تطابقت هذه الخصــائص مع تلك الموجودة لدي

[1] – سلماني علاء الدين، مرجع سابق، **الصفحة 81**

[2] – عثماني عبد الكريم، بن لطرش طارق وآخرون، مرجع سابق، **الصفحة 78**

[3] -Gevaldine Magnan, ¨les textes ADN sont -ils fiables¨, revue science et vie, France, N°969, **juin1998, Page:80**

المشـــتبه فإن هذا الأخير قد يكون مرتكب الجريمة، وبعد الانتهاء من العملية يتم تصـــنيف كل حمض نووي وتخزينه في الكمبيوتر عساه يكون ذو إفادة في قضايا مستقبلية.

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن تقنية الحمض النووي تعتبر من أفضـــل الأســـاليب في مجال التحقيق الجنائي، فلقد بلغت حصـــيلة القضـــايا التي تم حلها عن طريق الاســـتعانة بتقنية الحمض النووي إلى 30% في جرائم الســـرقة، و 8% في جرائم الجنســـية، و 15% في مجال التعرف على الجث مجهولة الهوية، بالإضافة ل 8% في مجال إثبات البنوة والنسب [1].

المطلب الثاني: الآثار المادية

يعد مســـرح الجريمة مســـتودع أســـرار الحادثة والفعل الاجرامي، حيث تكون له أهمية كبيرة إذا أحســـن المحقق والخبير اســـتنطاقه، حيث أنه يحتوي أيضـــا على آثار مادية غير بيولوجية كقطع الملابس والزجاج وبعض الأســـلحة النارية وغيرها، حيث تكتســـي هذه الآثار أهمية كبيرة هي الأخرى لدى الخبراء الفنيين للشرطة العلمية لأنها قادرة على كشف بعض الحقائق الخاصة بالجريمة وكذا تدعيم الأدلة وربطها ببعضـــها، الأمر الذي أكســـب هذا النوع من الآثار أهمية كبيرة.

الفرع الأول: آثار الأسلحة

يســـتعين الجاني بأســـلحة وآلات عديدة في تنفيذ فعله الإجرامي خاصـــة في جرائم القتل والضرب والجرح، حيث أصبحت وسائل تنفيذ الجريمة ذات أهمية كبيرة في إعادة تمثيل الواقعة وكذا في الأخرى بمختلف أنواعها أهمية كبيرة في مجال التحقيق والاثبات الجنائي [2].

أولا: الأسلحة النارية

يقصد بالأسلحة النارية المسدسات أو الأسلحة الطويلة كالبنادق والأسلحة الرشاشة، التي

[1] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 97**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 191**

صنفها المشرع الجزائري مع باقي الأسلحة الأخرى في الأمر رقم 06/97 [1]، ويجب التنبيه الى أن الأسلحة النارية في وقتنا الحالي موجودة بآلاف الأنواع ويمكن تصنيفها لنوعين حسب أنبوبة السـلاح، فالنوع الأول هو الأسـلحة ذات الأنبوبة الطويلة والملسـاء وتسـتخدم غالبا في الصـيد ويطلق على مقذوفها الناري بالخرطوشـــة، أما النوع الثاني فهو الســـلاح ذو الأنبوبة القصـــيرة المحلزنة كونها تحتوي بداخلها على مسـار ذو شـكل حلزوني ومقذوفها يسـمى الرصـاص الذي يتميز بقوة اختراق ومقاومة عند خروجه بفضـل المسـار الحلزوني الذي يعطيه حركة لولبية مثل المسـدسـات والبنادق العسـكرية [2]، ويتخلف عن الأسـلحة النارية عند اسـتعمالها مخلفات مثل الغازات واللهب وآثار الدخان، بالإضـــافة للمقذوف الذي يتمثل في عنصـــرين، الظرف الفارغ والمقذوف الناري.

1/ الظرف الفارغ: هو جسـم معدني مجوف ينفصـل عنه المقذوف الناري عند لحظة اشـتعال المواد المتفجرة به الموجودة في غرفة الاطلاق، حيث قد نجد هذا الظرف داخل الســـلاح أم خارجه حسـب نوع السـلاح، وللظرف أهمية في مسـاعدة الخبير في تحديد نوع السـلاح الناري، كما يساعد أيضا في تحديد وضعية الجاني لحظة إطلاق النار.

يتم أولا تصوير الظرف الفارغ قبل رفعه من مسرح الجريمة، مع ضرورة وضع قطعة قطن لســد فوهته للحفاظ على رائحة البارود، ثم بعد ذلك يتم تحريزه ثم ارســاله الى مخبر الأســلحة والقذائف الخاص بالشرطة العلمية بغرض فحصه [3]، حيث تتم عملية الفحص بالاستعانة بجهاز IBIS الخاص بالأســـلحة، بالإضـــافة لحفظ بياناته في ذاكرة الكمبيوتر بهدف تســـهيل عملية المضاهاة والمقارنة مع الظرف محل الدراسة وحتى المقذوف الناري [4].

---

[1] – الأمر رقم 06/97 المؤرخ في 12 رمضان عام 1418هـ، الموافق ل12 يناير **1997** المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، المعدل والمتمم للقانون 11/91 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق ل27 افريل**1990**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق **الصفحة 192**

[3] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة 156**

[4] – بدر خالد الخليفة، مرجع سابق، **الصفحة 13**

2/ **المقذوف الناري:** هو الجزء المعدني الذي ينفصـــل عن الظرف لحظة اشـــتعال البارود في حجرة إطلاق النار الأمر الذي يولد طاقة دافعة له تجعله ينطلق عبر الماســـورة باتجاه الهدف، حيث يمكن العثور عليه محشـــوا في جســـم المجني عليه أو في غائرا في الأبواب أو الأثاث او غيرها، يفيد المقذوف الناري في معرفة اتجاه إطلاق النار ومكان ارتكاب الحادث وكذا معرفة نوع الســـلاح المســـتخدم، حيث يتحصـــل الخبير على هذه المعلومات من خلال دراســـة الآثار الموجودة على المقذوف كالآثار الحلزونية، حيث تتميز هذه الآثار بانفرادها وتميزها في كل سلاح من حيث عددها واتجاهها وزاوية ميلها وعرضها [1].

في حالة وجود المقذوف الناري داخل جثة الضـــحية، هنا يتوجب على الطبيب الشـــرعي استخراجه لفحصـه، ثم تتم المقارنة مع السـلاح المشـتبه فيه الذي يطلق منه ثلاث طلقات على الأقل عند ضبطه [2] حيث يقوم بهذه المقارنة جهاز IBIS سابق الذكر، وتكون نتائج هذا الجهاز بمثابة أدلة جازمة ودقيقة بخصـوص السـلاح صـاحب المقذوف الناري ومنه خطة أقرب لتحديد صاحب السلاح.

ثانيا: آثار الأسلحة القاطعة والراضة

غالبا ما يتم ارتكاب الجرائم كالقتل والسرقة والتعدي وغيرها بواسطة استخدام آلات قاطعة أو راضة أو كاسرة أو ثاقبة كالسكين و المنشار والعصا و الفأس، حيث قد يفكر الكثير أن هذه الأدوات غير ذات أهمية لخبراء الشـــرطة العلمية، لكن في الحقيقة هذه الأدوات تعد جد نافعة حيث تمكن من الوصـول للعديد من الحقائق التي تسـاعد في التحقيق الجنائي ذلك أن تواجدت في مســـرح الجريمة فهنا يتم اســـتدلالها عن طريق الآثار، فكيف يمكن للخبير ربطها بالأداة الخاصة بها؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال فيما يلي:

[1] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 194**

[2] – هشام عبد الحميد فرج، مرجع سابق، **الصفحة161**

1/ أدوات القطع والضـــرب والطعن والآثار العالقة بها: يعد أهم أمر يجب البحث عنه في هذه الأدوات بعد ايجادها هو فحصها بحثا عن أي آثار كبصمات الجاني ظاهرة كانت أم خفية، كما قد يجد في جرائم القتل والاغتصاب آثار على الأداة تعود للضحية مثل بقع دم أو شعر أو قطع من نسيج أو ألياف قماش [1]، حيث أول أمر يجب عمله هو رفع الأداة المحتوية على تلك الآثار وتحريزها، أما الخطوة الثانية هي التأكد من وجود أي آثار لبقع دم أو شعر فوق البصمات، لأن ذلك الأمر يقتضـــي رفع بقع الدم أو الشـــعر أولا و وضـــعها في أنبوب اختبار، ثم بعدها تتم محاولة اظهار البصـــمات ورفعها، والعلة من ذلك هو أنه اذا رشـــت الأداة بأكملها بمســـحوق اظهار البصمات فإن ذلك يمكن أن يتلف البقع ويفسدها، كما أن الآثار الممكن ايجادها

على الأداة القاطعة أو الراضـة لا تقتصـر فقط على البقع الحيوية، حيث يمكن إيجاد آثار أخرى كبقع زيت أو طلاء أو غيرها، والتي لها أهمية في كشـف الطريقة التي حصـل بها الجاني على الأداة وإلى المكان الذي كان فيه لأن الجاني يمكن أن يكون حصل عليها من سرقة سابقة [2].

2/ آثار التلف و الخدوش: في حالة غياب أداة الجريمة، يحاول الخبير معرفة نوعها من خلال آثار التلف و الخدوش التي أحدثتها والتي تكون عبارة عن خطوط دقيقة وثنايا عديدة على سطح الجسم [3] نتيجة ضغط الأداة عليه أو انزلاقها واحتكاكها به، كما قد توجد تلك الآثار أيضا على بعض المواد كالخشـب والمعادن نتيجة استعمال الجاني لتلك الأداة لفتح أو اقتحام الأماكن المغلقة، لذلك تكون لهذه الآثار أهمية في الوصـــول لطبيعة الأداة المســـتخدمة ونوعها، أما بخصـوص الرفع فان ذلك يكون في الآثار التي يصـعب نقلها كالآثار الموجودة على سطح باب حديدي مثلا حيث يعد له قالب من مادة المولاج التي تنقل جميع الدقائق الموجودة في الأثر، ثم يؤتى بالسـلاح المشتبه بإحداثه لذلك الأثر ويوضـع له قالب هو الآخر بهدف المقارنة، أما حول

---

[1] – قدري عبد الفتاح الشهاوي، مرجع سابق، **الصفحة 153**

[2] – المرجع نفسه، **الصفحة 154**

[3] – منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، المرجع السابق، **الصفحة 111**

الآثار التي يمكن مشـاهدة مميزاتها وأشـكالها فإنه لا ضـرورة لرفعها ويكتفى بفحصـها بواسـطة العدسة المكبرة[1]

الفرع الثاني: المستندات والخطوط

إن فحص المســتندات والوثائق ومضــاهاة الخطوط المتضــمنة فيها ليس أمرا شــكليا أو فحصـــا ســـطحيا، بل هو علم وفن قائم بذاته، فتجد الخبراء ملزمون باتباع عديد الخطوات والتقنيات لتقرير النتيجة النهائية الخاصة بالتزوير ونسب الخطوط لأصحابها.

أولا: مضاهاة الخطوط

تقوم عملية مضــاهاة الخطوط ومقارنتها على دراســة وفحص الخصــائص الجوهرية التي ينفرد بها كل خط عن الآخر من ناحية شـــكله وطريقة الكتابة والإملاء وغيرها، لذلك من الضــروري فحص الخط الأصــلي ومقارنة خواصــه تلك مع الخطوط والوثائق المراد مقارنتها، حيث تبدأ العملية بطلب خبير الشرطة العلمية من المشتبه به أن يكتب نصا معينا ثلاث مرات في وضـعيات مختلفة (واقفا، جالسـا، بشـكل مائل.. إلخ)، حيث تتكرر في هذا النص الحروف والكلمات المراد مقارنتها، وبعد اكتمال العملية يقوم الخبير بتصـــوير الوثائق المشـــبوهة وما تم كتابته ليتم بعدها دراسـتها من ناحية شـكل الخط وكيفية كتابة الحروف وحجمها وأسـلوبها مثل درجة الميل والانحراف عن الســـطر ومدى الارتفاع، وكذا مقدار تقارب الحروف وتباعدها عن بعضها وطريقة وصلها وما الى غير ذلك من الخصائص الممكنة [2].

وتجدر الإشــارة إلى أن عملية مضــاهاة الخطوط لا تعمل فقط على فحص الوثائق وتحديد نوعية الخط ونسـبه لصـاحبه، بل تقتضـي أيضـا معرفة نوع القلم المسـتعمل في الكتابة، الأمر

[1] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 209**

[2] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 101**

الذي يوجب على خبراء مســرح الجريمة عدم اهمال الأقلام الممكن ايجادها والعمل على حفظها وتحريزها لأنها قد تعتبر دليلا مساهما في كشف الحقيقة والوصول لها [1].

ثانيا: المستندات والوثائق

نظرا لاتساع مجال اعتماد الوثائق والمستندات واستعمالها في حياتنا اليومية، فإن ذلك جعلها هدفا لأعمال التزوير لتحقيق الغايات الإجرامية المختلفة، فلقد عرفت المادة 3 من القانون 02/24 [2] التزوير على أنه كل تغيير للحقيقة عن طريق الغش في أحد المحررات والوثائق أو الدعائم المنصوص عليها في ذات القانون باي وسيلة من شأنها احداث ضرر أو إقرار حق أو صـــفة أو واقعة مرتبة لآثار قانونية، فلقد عرف مجال كشـــف التزوير تطورا كبيرا تماشـــيا مع انتشـــار التزوير وتطوره هو الآخر، فأصـــبحت هناك طرق مثل طريقة التحليل الكيميائي للحبر والورق الذي يسـمح بمعرفة نوع الأوراق المسـتخدمة كأوراق الصـكوك وجوازات السـفر، كما تتم الاستعانة بالفحص المجهري والعدسات المكبرة للكشف عن أي آثار ظاهرة للتغيير أو الكشط أو المحو، بالإضـافة للاعتماد على التصـوير الفوتوغرافي بمختلف تقنياته، ويمكن إجمال أهم طرق فحص التزوير في ما يلي:

1/ تركيب الورق: طريقة تســـمح بمعرفة طبيعة ألياف الورق عن طريق غلي قطع الورق الصغيرة في محلول بروكسيد الصوديوم المخفف ثم تصبغ بصبغة اليود.

2/ **الكشـف عن الكشـط والشـطب والمحو:** يقوم خبير بالفحص بواسـطة العدسـات المكبرة أو المجهر تحت الأشعة فوق البنفسجية، وأحيانا بواسطة التفاعلات الكيميائية التي تمكن من إبراز الخط المضـــمحل عن طريق تعريضـــه لبخار كبريتور الأمونيوم في حالة الحبر المحتوي على مركبات الحديد، أما بالنسبة للكلمات الممحية بواسطة الممحاة فيتم فحصها عن طريق الأشعة

[1] – بوادي حسين المحمدي، مرجع سابق، **الصفحة 96-97**

[2] – القانون 02/24 المؤرخ في 26 فبراير 2024، المتعلق بمكافحة التزوير واستعمال المزور، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة **2024**

فوق البنفسجية أو تصوير الوثيقة بالأشعة تحت الحمراء[1].

3/ كشف نوع القلم المستعمل: تكون الاختبارات مستندة الى خصائص وطبيعة كل قلم، فقلم الرصاص يتميز ببريق خطه بالإضافة لإمكانية الكشف عن المعادن التي يتكون منها، بينما أقلام المداد الجافة تتميز بالترسبات المدادية القاتمة وظاهرة الفراغات التي تكون في مسار الكتابة والتي تبدو كأن الكاتب قام بتوقف ثم استمر أو أنه استعمل فواصل في كتابته[2].

4/ الكشف عن تزوير التوقيعات: يتم الكشف عنه بظهور بقايا الفحم وذلك في حالة التزوير والنقل بواسطة ورق الكربون، كما قد يبدو التوقيع مشابها جدا للتوقيع الأصلي من ناحية نمطه وحجمه وكأنه صورة طبق الأصل، وهو أمر نادر ويقارب المستحيل لأنه من غير الممكن ان تتطابق إمضاءات الشخص ذاته مهما بلغ من تركيز ودقة [3].

الفرع الثالث: الآثار الأخرى

تختلف الآثار المادية التي يمكن أن تتواجد بمسرح الجريمة، وذلك باختلاف الجريمة وظروف ارتكابها، ومن بين هذه الآثار يمكن نجد آثار الأنسجة والملابس، قطع الزجاج وآثار السيارات، بالإضافة لبعض أنواع السموم، وغيرها الكثير من الآثار التي يمكن أن يتركها الجاني من خلفه ويكون لها دور في حل لغز الجريمة.

أولا: آثار السموم

تعتبر السموم مواد يؤدي تفاعلها مع الجسم الى احداث ضرر به، سواء حدث ذلك عن طريق الحقن أو الاستنشاق أو البلع، وتجدر الإشارة الى أن تأثير السم يختلف من شخص لآخر أي أنه يمكن أن تكون كمية معينة من سم معين قاتلة لشخص ما بينما تكون غير ذات

[1] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 102**

[2] – المرجع نفسه.

[3] – يحيى بن لعلى، مرجع سابق، **الصفحة 160-161**

مفعول لشخص آخر، [1]من أمثلة بعض السموم:

1/ أول أكســـيد الكربون CO: غاز عديم الرائحة واللون يمكن أن يتســـرب من أجهزة التدفئة ويتســـبب في حدوث الوفاة في الأماكن قليلة التهوئة علما أن نســـبة 2% منه في الهواء تكفي لحدوث ذلك، يتم الكشـف عنه بعد الوفاة عن طريق تشـريح عينة من القلب والطحال وعينة من الدم بهدف قياس نسبة الغاز التي دخلت الجسم [2]

2/ ثاني أكسيد الكربون CO2: غاز يسبب الاختناق عند تجاوز نسبة 20% في الهواء، لكن هذا الغاز لا يترك آثار على الجسم لأنه يكون موجود مسبقا بشكل طبيعي في الجسم، إلا أن تركيزه يزداد في الجثة بعد الوفاة.

3/ الزرنيخ: يمتاز هذا السم بسرعة ذوبانه في المشروبات الساخنة لذلك عادة ما يتم استخدامه في جرائم التســـميم، حيث تكفي كمية 100 الى 150 غرام لتحقيق الوفاة، يترك آثار كالحروق في البلعوم والمعدة، كما يتحول الكبد للون مصـفر مائل للزرقة، ويلاحظ عند التشـريح أن الجلد جاف ومتقشـر، كما يتسـبب في تسـاقط الشـعر بسـهولة، بالإضـافة لظهور خطوط سـوداء للأظافر [3]

ثانيا: آثار الأنسجة والملابس

قد يتواجد بمسرح الجريمة بعض من الملابس أو قطع من قماش تكون علقت هناك بسبب مقاومة الضـحية، أو تمزقها بسـبب احتكاك الجاني بسـطح خشـن اثناء محاولة هروبه أو تسـلقه للجدار، ومهما تنوعت هذه الآثار وأسباب وجودها هناك فإنه يتوجب على خبير الشرطة العلمية التعامل معها بأحسن وجه لأنها لا تقل أهمية عن الفحص الظاهري لجسم المتهم أو الضـحية [4]

---

[1] – يحيى بن لعلى، المرجع السابق، **الصفحة 164**

[2] – جلال الجابري، **الطب الشرعي والسموم**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2002، **الصفحة 492-493**

[3]– المرجع نفسه، **الصفحة 433.**

[4]– الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 215**

حيث يتوجب على الخبير عند إيجاد الأنسجة أو الملابس أن يبادر أولا بتصويرها في موضعها الأصـــلي، كما تجدر الاشـــارة إلى أن الآثار الممكن ايجادها على الملابس تتنوع وتختلف فقد تكون آثار حيوية كدم أو بقع منوية، أو آثار لفتحات دخول أو خروج الأعيرة النارية، أو جزيئات دقيقة من زجاج أو غيرها، حيث يقوم الخبير أولا بتفحص القطعة من ناحية نوعها ولونها وشكل النســيج المكون لها وحجمه وطبيعته، كما قد تتم المضـــاهاة بقطعة يشـــتبه في كونها تابعة لها وذلك بواســـطة الميكروســـكوب المقارن الذي يتميز بقدرة تكبير بالغة، مثل مقارنة قطعة قماش وجدت في مسرح الجريمة مع قميص أو سروال المشتبه به من ناحية نوع القماش وطريقة نسجه وعدد الخيوط في كل فتلة ولونها ومدى ملائمتها للجزء المنزوعة منه[1].

ثالثا: آثار الزجاج

في كثير من الأحيان يصـــــاحب ارتكاب بعض الجرائم وجود حطام للزجاج المتناثر في مكان الواقعة الاجرامية، وســـواء كانت قطع الزجاج المعثور عليها كبيرة أو عبارة عن قطع صـــغيرة فإنها تعد من الآثار الهامة لخبير الشـــرطة العلمية الذي يعمل على معرفة نوع الزجاج وطريقة واتجاه كسره وهل هو نفس نوع الزجاج الموجود على ملابس المشتبه به أو على السيارة التي تسببت بالحادث، لذلك على الخبير جمع كل هذه الآثار والقيام بفحصـها ومضـاهاتها وهو الأمر الذي يمكن من تحديد الصـلة بين آثار الزجاج والجريمة المرتكبة، حيث بعد إرسـال قطع الزجاج إلى مخبر الشـــرطة العلمية يتم التعامل معها وفحصـــها بعديد التقنيات والتجارب وذلك حسب حجمها، فقطع الزجاج الكبيرة أو التي لها لون أو زوايا معينة تختبر بطريقة الملائمة التي تعني محاولة التوفيق بين قطع الزجاج للتأكد ما اذا كانت من نفس النوع والمصـدر [2]، وقد يتم الاستعانة بطريقة معامل الانكسار أين يتم وضع قطعة الزجاج في قنينة اختبار بها سائل معين أين يمكن ملاحظة قطعة الزجاج بالداخل لاختلاف معامل الانكسـار بينها وبين السـائل، ثم يتم إضافة سائل اخر قطرة بعد قطرة حتى تختفي قطعة الزجاج عندها يكون معامل الانكسار بينهما

[1] – عبد الفتاح مراد، **التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي**، مرجع سابق، **الصفحة 245-246**

[2] – الهام صالح بن خليفة، مرجع سابق، **الصفحة 213**

قد تساوى، ثم نخرج القطعة الزجاجية وندخل القطعة الأخرى المراد مضاهاتها فإذا اختفت وكان معامل متســـاويا فهذا يعني أن القطعتين من مصـــدر واحد [1]، كما قد يتم الاســـتعانة بجهاز السـبيكتوغراف (التحليل الطيفي) لاكتشـاف المادة الداخلة في صـنع القطعتين الزجاجيتين محل المضاهاة، فاذا كانتا من مصدر واحد كانت لهما نفس خطوط الطيف

وفي الأخير يمكن القول ان هناك العديد من الطرق الفعالة في فحص ومضـــاهاة القطع الزجاجية وكلها يمكن أن تعطي نتائج دقيقة ومبهرة بخصـوص المقارنة وتحديد مصـدر وطبيعة الزجاج، لكن رغم ذلك فإنها تبقى قرينة بســـيطة يجب دعمها بأدلة أخرى لكي يكون لها تأثير كامل على قناعة القاضي الجزائي ومنه أن يكون لها دور في عملية الاثبات الجنائي.

[1] – مزيان نسيمة، مرجع سابق، **الصفحة 119**

خلاصة الفصل الثاني:

بناءً على ما سـبق ذكره في هذا الفصـل فإنه أصـبح يتضـح جليا أهمية عمل جهاز الشـرطة العلمية بخصـوص مسـرح الجريمة الذي يعتبر مسـتودع أسـرار الفعل والواقعة الاجرامية، حيث يضـــمن ذلك حل لغز مختلف القضـــايا والجرائم من خلال مختلف الخطوات والإجراءات التي تنظم عمله كجهاز فني منظم بدءًا من إجراءات مسرح الجريمة من اخطار وانتقال وتحفظ حيث تعطي هذه الخطوات صـبغة المشـروعية والتنظيم لعمل الشـرطة العلمية، كما أن الجهاز متمتع أيضـــا بعديد الأســـاليب والطرق الفنية التي تســمح له باســتنطاق مســرح الجريمة والمتمثلة في اجرائي المعاينة والرفع اللذان يضـــمنان تعامل أمثل مع مختلف آثار مســـرح الجريمة، حيث تختلف هذه الآثار وتعدد بحســـب نوع الجريمة وظروف ارتكابها فقد نجد الآثار البيولوجية المتخلفة عن أطراف مسرح الجريمة كالدم والشعر والبقع المنوية، كما قد يصـادف خبراء مسرح الجريمة آثار مادية استعملها الجاني أو كان على احتكاك بها كالأسلحة والوثائق وغيرها، حيث تكتســـي كل هذه الآثار أهمية بالغة الأمر الذي يســـتلزم التعامل معها بكل دقة واحترافية لكي تؤدي الهدف المطلوب منها كونها ادلة جنائية ذات دلالة تخدم سير عملية التحقيق الجنائي .

خاتمة

نظرا لتنامي الإجرام وظواهره وتطور عقليات المجرمين وأساليبهم في ارتكاب أفعالهم وحتى في تمويهها والتســـتر عليها، برزت أهمية كبيرة لجهاز الشـــرطة العلمية الذي أخذ على عاتقه مواجهة هذا المد الإجرامي ومواكبة أسـاليبه من خلال تسـخير مختلف المعارف العلمية والطرق الفنية في التعامل مع مسـرح الجريمة كجزء بالغ الأهمية في مجال التحقيق الجنائي، بدءًا بأولى لحظات الوصـــول لمســرح الجريمة من خلال المعاينة التي يقوم بها خبراء المســرح وكذا بحثهم عن الآثار الجنائية المختلفة ومن ثم رفعها وتحريزها وإرســـالها للمختبر الجنائي المختص الذي يتكفل بتســـخير كل التقنيات العلمية والتقنية في فحص الآثار الجنائية ومضـــاهاتها بهدف الحصـــول على دليل جنائي يضـــمن الربط المنطقي بين ذات الأثر والواقعة الاجرامية بهدف الوصول للجاني وإيجاد حل للغز الجريمة وغموضها

النتائج:

بالارتكاز على عناصر دراستنا وللمعلومات التي خضنا فيها، توصلنا لعدة نتائج أهمها:

- جهاز الشـــرطة العلمية هو جهاز تابع لمديرية الشـــرطة القضـــائية التابع بدوره للمديرية العامة للأمن الوطني، وهو جهاز يعمل على كشـــف غموض ولغز الجرائم لمرتكبة عن طريق توظيف الأساليب العلمية والفنية التي يتمتع بها
- الشرطة العلمية جهاز يمتاز بتنظيم علمي وفني يتماشى مع طبيعة عمله تنظيما هيكليا وبشـريا، بالإضـافة لتمتعه بعديد التقنيات والأسـاليب التي يعمد إليها اثناء قيامه بعمله، كالاختبارات الكيميائية الأشـــعة والأجهزة بمختلف أنواعها وحتى كلاب البوليس، وهو الأمر الذي يضمن أدائه لمهامه بشكل دقيق وفعال
- في سـبيل أداء جهاز الشـرطة العلمية لعمله واتصـاله بمسـرح الجريمة، يتوجب اتخاذ بعض الخطوات، والتي تتمثل في اخطار وكيل الجمهورية ثم انتقال ضابط الشرطة

القضـائية للمسرح، بعدها العمل على التحفظ عليه في حالته الأصـلية ثم بعد ذلك انتقال خبراء الشرطة العلمية

- مســرح الجريمة عنصــر بالغ الأهمية للشــرطة العلمية ولمجال التحقيق الجنائي عامة، وذلك لكونه مستودع أسرار الجريمة وموطن أدلتها المختلفة
- هناك نوعين من الآثار الجنائية الخاصــة بمسـرح الجريمة، آثار بيولوجية كالدم والشـعر والبقع المنوية، وهناك الآثار المادية كالأسلحة والمعدات والوثائق وغيرها

المقترحات:

- تشــديد عقوبات العبث بمســرح الجريمة نظرًا لأهميته البالغة للشــرطة العلمية وللتحقيق الجنـائي عـامـة، كون المـادة 43 من قـانون الإجراءات الجزائيـة الجزائري لم تكن بتلـك الشدة المتوقع لها أن تكون بخصوص عنصر بتلك الأهمية كمسرح الجريمة
- العمل على إرســـال بعثات تكوينية لخبراء أشـــرطة العلمية للدول المتقدمة في مجال التحقيق الجنـائي، بـالإضـــافـة للعمـل تطوير وتجهيز المخـابر الجنـائيـة بكل التقنيـات والأدوات اللازمة والمستحدثة تماشيا مع التطورات المختلفة لعالم الإجرام
- تخصـــيص أبواب مفتوحة من حين لآخر للتعريف بجهاز الشـــرطة العلمية ودوره في التعامل مع مسرح الجريمة.
- وضع تشريع خاص ينظم عمل الشرطة العلمية ويحدد مهامها واختصاصاتها.
- اســـتحداث مخابر جنائية في كل ولاية، وعدم الاقتصـــار فقط على المخبر المركزي بالعاصمة والمخابر الجهوية وذلك لتخفيف الضغط ولتسريع الإجراءات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1/- القـانون رقم 02/24 المؤرخ في 26 فبراير 2024 المتعلق بمكـافحـة التزوير واستعمال المزور، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2024

2/- القانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 رمضـان 1404هـ الموافق ل 09 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري

3/- الأمر رقم 06/97 المؤرخ في 12 رمضـــان 1814هـ الموافق ل 12 يناير 1997 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، المعدل والمتمم للقانون 11/91 المؤرخ في 12 شوال1411هـ الموافق ل 27 أفريل 1990

4/- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صـــفر 1836هـ الموافق ل 8 يونيو 1966 المتضمن ق.إ.ج.ج المعدل والمتمم

5/- المرســـوم 143/09 المؤرخ في 02 جمـادى الأولى 1430 الموافق ل27 افريـل 2009 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 26.

ثانيا: قائمة المراجع

الكتب:

1/- أبو الروس أحمـد، منهج البحـث الجنـائي، دون طبعـة، المكتـب الجـامعي الحـديـث، 2009

2/- أحمد أبو القاســـم، الدليل الجنائي المادي ودوره في اثبات جرائم الحدود والقصـــاص، الجزء 1، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

3/- أحمد بسيوني، التحقيق الجنائي والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998

4/- أحمد طه متولي طه، التحقيق الجنائي وفن استنطاق مسرح الجريمة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2000

5/- أحمد عبد اللطيف الفقي، الشرطة وحقوق الضحايا، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003

6/- أساليب الجريمة ومؤسسات التحقيق الجنائية العالمية، الجزء 2، اعداد قسم التأليف والترجمة، دار الرشيد، دمشق، الطبعة 1، 1991، (ورد دون ذكر المؤلف)

7/- بوادي حسنين المحمدي، الرسائل العلمية في الاثبات اجزائي، كلية الشرطة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005

8/- الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012

9/- جلال الجابري، الطب الشرعي والسموم، طبعة 1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002

10/- حسن سعد محجوب، أساليب البحث الجنائي في الوقاية من الجريمة، الطبعة 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

11/- رمسيس بهنام، البوليس العلمي وفن التحقيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996

12/- سامي حارب المنذري وآخرون، موسوعة العلوم الجنائية، تقنية الحصول على الآثار والأدلة المادية، الجزء 1، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2007

13/- السيد المهدي، مسرح الجريمة ودلالته في تحديد شخصية الجاني، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

14/- ضياء الدين حسن فرحات، البصمات أهميتها، أشكالها، إظهارها، رفعها، المضاهاة الفنية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، 2005

15/- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مسرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفنية، دار

16/- عباس أبو شامة، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1998

17/- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي، دار الكتب والوثائق الرسمية، مصر، 1995

18/- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي، الطبعة 2، القاهرة، مصر

19/- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، التحري والتحقيق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

20/- عمر الشيخ الأصم، نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999

21/- غسان مدحت الخيري، الطب العدلي والتحري الجنائي، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

22/- فادي الحبشي، المعاينة الفنية لمسرح الجريمة والتفتيش، طبعة 1، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990

23/- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997

24/- كاظم المقدادي، الطب العدلي والتحري الجنائي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008

25/- محمد حماد الهيثي، التحقيق الجنائي والأدلة الجرمية، طبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010

26/- محمد علي أحمد الكواري، مسرح الجريمة ودوره في كشف غموض الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008

27/- مسعود زبدة، القرائن القضائية، موفم للنشر التوزيع، الجزائر، 2001

28/- مقدم حمدان محمد عاشور، أساليب التحقيق والبحث الجنائي، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، قسم المناهج، فلسطين، 2010

29/- منصور عمر المعايطة، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، الطبعة 1، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2000

30/- الهام صالح بن خليفة، دور البصمات والآثار المادية الأخرى في الاثبات الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2014

31/- هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي، الطبعة 1، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، نوفمبر 2004

32/- يحي بن لعلى، الخبرة في الطب الشرعي، مطبعة عمار قرفي، باتنة الجزائر

الرسائل والمذكرات:

1/- أحمد رمضان حسين، مسرح الجريمة، وأدلته من منظور البحث الجنائي، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجيستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، معهد الدراسات العليا، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص، 2022

2/- بلعشي مريم، دور المخابر العلمية في تحديد هوية الجاني والمجني عليه، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018/2017.

3/- بهلول مليكة، دور الشرطة العلمية والتقنية في الكشف عن الجريمة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2010.

4/- خربوش فوزية، الأدلة الجنائية ودورها في اثبات الجريمة، رسالة ماجيستير، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2001-2002

5/- سلماني علاء الدين، دور الشرطة العلمية في اثبات الجريمة، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014

6/- الشرطة العلمية والتقنية في الدرك الوطني: آفاق وتحديات، مذكرة الإجازة من المدرسة العليا للدرك الوطني، يسر، الجزائر، 2004، (ورد دون ذكر الاسم)

7/- فاطمة بوزرزور، دور الشـرطة العلمية في اثبات الجريمة، مذكرة لنيل إجازة المدرسـة العليا للقضاء، الجزائر، 2018

8/- لالو رابح، أدلة الاثبات الجزائية، رسـالة ماجيسـتير، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2003-2004

9/- مزيان نسيمة، الشرطة العلمية ودورها في اثبات الجريمة في التشريع الجزائري، مذكرة ماسـتر تخصـص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مسـتغانم، 2018-2019

المقابلات:

- مقابلة مع مسـؤول خلية الاتصـال والعلاقات العامة لمصـالح أمن ولاية غرداية حول الشرطة العلمية ومهامها، غرداية، الجزائر، 18 أفريل 2024

المقالات:

1/- بدر خالد الخليفة، محاور تطوير الشـــرطة العلمية والتقنية وعصـــرنتها في البلدان العربية، محاضــرة ألقيت في إطار المؤتمر الثامن والعشــرين لقادة الشــرطة والأمن العرب، تونس من 04 ال 06 أكتوبر 2004

2/- جوزي صليحة، الشرطة الجزائرية بين التضحيات الإنجازات والتحديات، مجلة الشرطة، الجزائر، جويلية، 2005

3/- خلف الله عبد العزيز، إجراءات البحث الفني والتقني لمسـرح الجريمة، مجلة الشـرطة، الجزائر، عدد 7 ديسمبر 2010

4/- رضـا عبد الكريم رضـوان، تحقيق الشـخصـية وفق تقنيات علم البصـمات، العدد 382، مجلة الشرطة، الامارات، 2007

5/- عبد العزيز محمد أحمد بن حســـن، اســـتخدام الكلاب البوليســـية في الكشـــف عن المخدرات، العدد 195، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ديسـمبر 1998

6/- قدري عبد الفتاح الشهاوي، البصمات الخفية في مسرح الجريمة، مجلة الشرطة، العدد 326، الإمارات، فبراير 1998.

7/- مخبر الشــرطة العلمية: خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة، مجلة الشــرطة، الجزائر، عدد خاص، 1999، (ورد دون ذكر الاسم)

8/- نائلة بن رحال، الشروق تزور مصـالح الشرطة العلمية والتقنية، مجلة الشروق اليومي الالكترونية، 17 أفريل 2007

الدوريات والملتقيات:

1/- عثماني عبد الكريم وبن لطرش طارق وآخرون، منهجية أخذ عينات مســـرح الجريمة للبحث عن البصمات الوراثية، أشغال الملتقى الوطني حول الطب اشرعي القضائي الواقع والآفاق، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر يومي 25 و26 ماي 2005

2/- ناصر تلماتين وعبد الرزاق بن سالم، الطب الشرعي والأدلة الجنائية، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشـرعي القضـائي الواقع والآفاق، الديوان الوطني للأشـغال التربوية، الجزائر يومي 25 و26 ماي 2005

3/- يوسف قادري، الطب الشرعي والمحاكمة العادلة، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي الواقع والآفاق، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر يومي 25 و26 ماي 2005

المراجع الأجنبية:

1- Charles-Diaz, " la police technique et scientifique" 1er edition, paris, 2000
2- Gevaldine Magnan, ¨les textes ADN sont -ils fiables¨, revue science et vie, France, N°969, juin1998
3- le pareux et j.l. clément, 'techniques modernes de révelation et de relévement des traces de doigts' reveu science et vie France, N140 , septembre1982
4- pierre fernand ceccaldi, les enquètes des sherlook holmes , revue de science et vie, France, N :140, septembre 1982

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة: **2-6**

الفصل الأول: ماهية الشرطة العلمية **8**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشرطة العلمية **9**

المطلب الاول: نشأة جهاز الشرطة العلمية وتطوره **9**

الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة العلمية 10

الفرع الثاني: تطور جهاز الشرطة العلمية في الجزائر 12

المطلب الثاني: مفهوم الشرطة العلمية **16**

الفرع الأول: تعريف الشرطة العلمية وأهميتها 16

الفرع الثاني: تمييز الشرطة العلمية عن الشرطة القضائية 19

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للشرطة العلمية **22**

المطلب الأول: تنظيم جهاز الشرطة العلمية 23

الفرع الأول: الهيكلة البشرية 23

الفرع الثاني: الهيكلة المخبرية 24

المطلب الثاني: أساليب البحث الجنائي للشرطة العلمية **29**

الفرع الأول: وسائل الشرطة العلمية 29

الفرع الثاني: أجهزة الشرطة العلمية 34

ملخص الفصل الأول: **38**

الفصل الثاني: عمل الشرطة العلمية بمسرح الجريمة **40**

المبحث الأول: المدلول الفني لمسرح الجريمة **41**

المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة واجراءاته **42**

الفرع الأول: مفهوم مسرح الجريمة 42

الفرع الثاني: إجراءات مسرح الجريمة 44

المطلب الثاني: الطرق الفنية في التعامل مع مسرح الجريمة 48

الفرع الأول: معاينة مسرح الجريمة 48

الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية 52

المبحث الثاني: الآثار الجنائية لمسرح الجريمة وطرق فحصها 56

المطلب الأول: الآثار البيولوجية 57

الفرع الأول: البصمات 57

الفرع الثاني: السوائل الجسدية 63

الفرع الثالث: البصمة الوراثية DNA 69

المطلب الثاني: الآثار المادية 71

الفرع الأول: آثار الأسلحة 71

الفرع الثاني: المستندات والخطوط 75

الفرع الثالث: الآثار الأخرى 77

خلاصة الفصل الثاني: 81

خاتمة 83

فهرس المحتويات 93

الملخص: 96

ملخص الدراسة:

انتشـــار الجريمة وتطورها أصـــبح أمرا يؤرق المجتمع ويهدد أمنه وســـلامته، لذلك كان من الضـــروري تكليف جهاز الشـــرطة العلمية بمواجهتها، وذلك لتمتع الجهاز بمختلف التقنيات العلمية والأساليب الفنية التي تمكنها من استنطاق مسرح الجريمة الذي يعتبر مستودع أسرارها وشاهدها الصامت، فخبراء الشرطة العلمية يعملون على فحص الآثار بالطرق والتقنيات العلمية المثبتة بهدف فك غموض الجريمة وحل لغزها

وقد تتنوع الآثار الناتجة عن مســرح الجريمة، فهناك مثلا الآثار البيولوجية التي مصـــدرها الانســان كالدم والشــعر، وهناك الآثار المادية التي اما اســتعملها الجاني أو كان على احتكاك بها، وفي كلا الحالتين تحرص الشـــرطة العلمية على توظيف مختلف تقنياتها وخبراتها في فحص تلك الآثار بهدف التحصـــل على دليل مثبت يســـاعد جهاز العدالة في اثبات الأفعال الاجرامية لأصحابها

الكلمات المفتاحية: الشرطة العلمية، مسرح الجريمة، التحقيق الجنائي، الأدلة الجنائية

Abstract:

The prevalence and development of crime became a matter to concern society, that's why it was necessary to assign the scientific police to face it, because it possesses different methods and techniques that allow it to examine the crime scene that's considered the crime's location of secrets and its silent witness, that's why the scientific police specialists work on examining the different traces and leads with those proven methods and techniques in order to uncover the mystery of the crime and solve its puzzle

And those traces obtained from the crime scene may diverse, because we may find biological traces such as blood and hair, and we can also find non biological traces like weapons and tools, and in both cases the scientific police makes sure to employ all of its techniques and expertise in their examination aiming to result a proven evidence that may help courts in linking those actions to their doers

Key words: scientific police, crime scene, criminal investigation, criminal evidences